المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد الثاني عشر
الأحد 23 أغسطس 2026
10 ربيـــع الأول 1448 هـ

ملف خاص

طلال أبو غزالة
نصف قرن من بناء اقتصاد المعرفة

"المبرّة الخليفية" تطلق أول برنامج تدريبي دولي لطلبة "رايات"

"الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" تدعم شركات البحرين بـ 50 مليون دولار

"مزاد" تطرح مجموعة من السلع الفاخرة بأسعار انطلاق تنافسية

"سيتي سكيب البحرين 2026" يستهدف 12 ألف زائر

فائض تجارة عُمان يقفز إلى 3.4 مليار ريال

4.418 مليار دولار الدخل السياحي للأردن في 7 أشهر

شاب في الـ18 يحول "المخازن المهجورة" إلى مشروع مربح

ألفابت" تتصدر شركات العالم ربحية بـ160 مليار دولار

المنصة الاقتصادية..
ثقة تتجاوز حدود الوطن

مع العدد الثاني عشر من **المنصة الاقتصادية الأسبوعي**، نصل إلى محطة جديدة في مسيرة انطلقت من البحرين، لكنها لم تتوقف عند حدودها.

فمنذ البداية كان رهاننا واضحًا؛ أن نقدم **محتوى اقتصاديًا مهنيًا**، يختصر الخبر دون أن يختزل أهميته، ويقدم المعلومة بلغة واضحة، ويضع القارئ أمام ما يحتاج إلى معرفته لفهم **حركة الاقتصاد والأسواق والأعمال**.

واليوم، ونحن نواصل هذا المسار، نود أن نتوقف عند جانب نعتز به كثيرًا، وهو **الثقة** التي منحنا إياها **شركاؤنا الإعلاميون من خارج مملكة البحرين**، وفي مقدمتهم الأشقاء في **السعودية وعُمان والأردن**. هذه الشراكات تمثل بالنسبة لنا أكثر من تعاون إعلامي؛ إنها تأكيد على أن **المحتوى المهني** قادر على عبور الحدود، وأن **المساحة الاقتصادية الخليجية والعربية** أوسع من أن تقرأ من زاوية واحدة.

نؤمن بأن نجاح أي عمل إعلامي لا يقاس بعدد القراءات أو الانتشار فقط، وإنما بالقدرة على **بناء ثقة مستدامة مع الجمهور والشركاء**، وعلى أن تكون المعلومة موثوقة، والصياغة مهنية، والاختيارات التحريرية نابعة من فهم حقيقي لما يهم القارئ.

ويحمل العدد الثاني عشر ملفًا خاصًا عن **طلال أبوغزاله**، ينطلق من تأسيس **بوليتكنك طلال أبوغزاله العالمي الرقمي**، ليأخذنا إلى تجربة رجل أعمال ومفكر عربي بنى مشروعه على مدى عقود، وربط بين **المعرفة والاقتصاد والتكنولوجيا**، وواصل الاستثمار في التعليم والتحول الرقمي باعتبارهما من أهم أدوات **صناعة المستقبل**.

وفي كل عدد جديد، نؤكد لأنفسنا ولجمهورنا أن **الثقة مسؤولية**، وأن اتساع دائرة الشراكات والقراء لا يعني تغيير هويتنا، بل يدفعنا إلى تطويرها والارتقاء بمستوى ما نقدمه.

من **البحرين** إلى الخليج، ومن **الخليج** إلى الفضاء **العربي والعالمي**، نواصل الطريق.

موسى عساف

نؤمن بأن نجاح أي مشروع إعلامي لا يقاس بعدد القراءات أو الانتشار فقط، وإنما بالقدرة على بناء ثقة مستدامة مع الجمهور والشركاء

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net

+973 3662 2618

في هذا العدد..

5 ملف العدد

- **تقرير خاص: طلال أبو غزاله**
- أبو غزالة يطلق "البوليتكنيك" العالمي الرقمي

12 أخبـــــار

- "الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" تدعم شركات البحرين بـ 50 مليون دولار
- "غرفة البحرين": تطوير سوق المحرق لتعزيز جاذبيته التجارية والسياحية
- فائض تجارة عُمان يقفز إلى 3.4 مليار ريال بدعم النفط وإعادة التصدير

17 خدمـــات

- "مزاد" تطرح مجموعة من السلع الفاخرة بأسعار انطلاق تنافسية
- وزارة الصناعة والتجارة تطور خدمة تسجيل علامة تجارية
- "لِعماد" تعتزم الاستحواذ على كامل مجموعة موانئ أبوظبي

19 أسواق المال

- أرباح البنوك السعودية تتجاوز التوقعات وترتفع 8% في الربع الثاني
- "ستاندرد آند بورز" تثبت تصنيف البنك الإسلامي للتنمية عند «AAA»
- المستثمرون غير الأردنيين يمتلكون 46.1% من القيمة السوقية لبورصة عمّان
- أصول البنوك الإماراتية تقفز إلى 5.3 تريليون درهم والأرباح تتجاوز 90 مليارًا
- "الكويت الوطني" – البحرين يحقق أرباحاً صافية بقيمة 160.45 مليون دولار
- ألفابت" تتصدر شركات العالم ربحية بـ160 مليار دولار
- الدين الأميركي يلامس 40 تريليون دولار وتحذير من السندات طويلة الأجل

23 عقارات

- "سيتي سكيب البحرين 2026" يستهدف 12 ألف زائر
- الأفنيوز يحتضن النسخة العاشرة من الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية
- مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي تقفز إلى 70.4 مليار درهم

26 تكنولوجيا

- بيت التمويل الكويتي - البحرين يجدد اعتماد «ISO 20022»
- بنفت تطلق خدمة الخصم المباشر الرقمي لدعم الإقراض في البحرين
- مركز ناصر العلمي يطور منصة ذكية لتحليل الإنفاق في "بابكو للتكرير"
- صندوق الاستثمارات يراهن بـ26.4 مليار دولار على "سبيس إكس"

31 سياحة وسفر

34 معـــــادن

35 نفـــط وغـاز

37 ريادة أعمال

- "المبرّة الخليفية" تطلق أول برنامج تدريبي دولي لطلبة "رايات"
- الشباب الخليجي يتفوقون عالميًا في المهارات الرقمية
- شاب في الـ18 يحول "المخازن المهجورة" إلى مشروع مربح

41 أخبار الشركات

المنصة الاقتصادية بهويتها الجديدة

INSIGHT. ANALYSIS. IMPACT.

تحدث عندما تضيف
لا عندما تملأ الفراغ

أبو غزالة يطلق "البوليتكنيك" العالمي الرقمي لتأهيل أجيال المستقبل

أطلق رئيس ومؤسس مجموعة طلال أبوغزالة العالمية الرقمية، الدكتور طلال أبوغزالة، مشروع «بوليتكنيك طلال أبوغزالة العالمي الرقمي»، ليقدم نموذجًا تعليميًا رقميًا يركز على المهارات العملية والتقنية المطلوبة في سوق العمل واقتصاد المعرفة.

وقال أبوغزالة إن المشروع يقوم على رؤية تعتبر التعليم حقًا إنسانيًا لا تحده الجغرافيا أو الجنسية، موضحًا أنه أُطلق في الفضاء الرقمي ليكون متاحًا للراغبين في التعلم من مختلف أنحاء العالم.

وأكد أن «البوليتكنيك» لا يستهدف أن يكون بديلًا عن التعليم الأكاديمي التقليدي أو منافسًا له، وإنما منصة تعليمية موازية تسعى إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، عبر الجمع بين المعرفة النظرية والمهارات العملية والتقنية.

ويضم المشروع 6 كليات تقدم 240 برنامجًا تعليميًا في تخصصات عملية مرتبطة باقتصاد المعرفة ومهن المستقبل.

وبلغ عدد الطلبة المسجلين في «البوليتكنيك» نحو 250 طالبًا، فيما تمكن المشروع من تخريج 52 طالبًا قبل إطلاقه الرسمي.

وأشار أبوغزالة إلى أن فكرة المشروع تعود إلى عام 1995، عندما انتُخب في الأمم المتحدة رئيسًا لفريق خبراء معايير التعليم ورئيسًا لفريق تطوير التعليم، موضحًا أنه عمل منذ ذلك الوقت على تطوير نموذج تعليمي يواكب المتغيرات والتطورات العالمية.

ويركز «بوليتكنيك طلال أبوغزالة العالمي الرقمي» على تأهيل الطلبة في مجموعة من المجالات التي تشهد طلبًا متزايدًا في سوق العمل، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلم البيانات، والتحول الرقمي.

وقال أبوغزالة إن العالم يعيش «ثورة معرفة» هائلة، معتبرًا أن عدم مواكبة المؤسسات التعليمية لمتطلبات هذه الثورة يمثل أحد أسباب البطالة، وهو ما يسعى المشروع إلى معالجته من خلال تخريج كوادر تمتلك المهارات العلمية والعملية اللازمة لسوق العمل.

وبدأت المؤسسة كذلك في إقامة شراكات مع جامعات ومؤسسات تعليمية لإتاحة برامجها رقميًا والاستفادة من البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجهات الشريكة، ضمن توجه يستهدف توسيع نطاق الوصول إلى التعليم والتدريب المرتبطين بمتطلبات اقتصاد المعرفة.

خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

من مكتب مهني تأسس عام 1972 إلى منظومة عالمية.. رجل أعمال جعل المعرفة مشروعاً اقتصادياً، ويعيد اليوم تعريف التعليم ليواكب اقتصاد المهارات والذكاء الاصطناعي

في عالم تتغير فيه قيمة الشركات بقدر ما تتغير التكنولوجيا التي تقف خلفها، تبدو تجربة طلال أبوغزاله مختلفة عن النموذج التقليدي لرجل الأعمال العربي.

فهو لم يبنِ مشروعه على مصنع أو منتج واحد أو سوق محددة، وإنما اختار منذ البداية أن يستثمر في شيء أكثر تجريداً وأكثر استدامة؛ المعرفة.

ومن هذه الفكرة بدأت رحلة امتدت لأكثر من خمسة عقود، تحولت خلالها مؤسسة طلال أبوغزاله من شركة تأسست عام 1972 إلى منظومة عالمية تعمل في مجالات الخدمات المهنية والتعليم والملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي. وتقول المجموعة إن منظومتها تضم أكثر من 100 مكتب حول العالم.

لكن إطلاق بوليتكنيك طلال أبوغزاله العالمي الرقمي (TAG.GDP) في 19 أغسطس 2026 يضيف فصلاً جديداً إلى هذه الرحلة.

فالمشروع لا يقدم نفسه كجامعة رقمية أخرى، ولا كمنصة دورات تدريبية تقليدية، بل باعتباره محاولة لإعادة صياغة مفهوم التعليم المهني نفسه، وربطه بصورة مباشرة بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل في الاقتصاد الرقمي.

من المحاسبة إلى اقتصاد المعرفة

ولد طلال أبوغزاله في يافا في فلسطين عام 1938، وبدأ مسيرته المهنية في وقت كانت فيه المنطقة العربية لا تزال في المراحل الأولى من بناء مؤسساتها الاقتصادية والمهنية الحديثة.
ومع تأسيس مؤسسته عام 1972، اختار مجالاً لم يكن يحظى آنذاك بالزخم الذي يحظى به اليوم؛ الخدمات المهنية القائمة على المعرفة.
ومع مرور السنوات، توسعت التجربة إلى مجالات المحاسبة والاستشارات والملكية الفكرية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة والقانون وغيرها، لتتحول المعرفة من خدمة تقدمها المؤسسة إلى فلسفة تحكم توسعها.
وهنا تكمن إحدى أهم نقاط تجربة أبوغزاله، أنه تعامل مع المعرفة باعتبارها أصلاً اقتصادياً، وليس مجرد أداة مساندة للنشاط الاقتصادي.
وهذا ما يفسر انتقال تجربته تدريجياً من الخدمات المهنية إلى التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

عندما يصبح التعليم قضية اقتصادية

في النموذج الذي يطرحه أبوغزاله اليوم، لم يعد التعليم منفصلاً عن الاقتصاد.
فالتكنولوجيا تغير الوظائف، والذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل المهن، والشركات لم تعد تبحث فقط عن الشهادات الأكاديمية، وإنما عن القدرة على التطبيق والتكيف والتعلم المستمر.
ومن هنا يأتي «البوليتكنيك» الجديد.
المشروع يركز على التعليم المهني الرقمي المرتبط مباشرة باحتياجات سوق العمل، مع إتاحة الدراسة للمتعلمين حول العالم، دون اشتراط مؤهل أكاديمي مسبق، وبكلفة ميسرة، مع تركيز خاص على دول الجنوب العالمي.
وهذه النقطة تحديداً تكشف فلسفة المشروع؛ إزالة الحواجز التقليدية أمام اكتساب المهارات.
فلا يشترط أن يكون المتعلم في دولة متقدمة، ولا أن يمتلك مساراً أكاديمياً تقليدياً، ولا أن يكون في عمر محدد؛ الفكرة هي أن يصل التعليم إلى الإنسان حيث يوجد، وأن تتحول المهارة إلى أداة للدخول إلى الاقتصاد العالمي.

لماذا «بوليتكنيك»؟

> التعليم حق إنساني لا تحده الجغرافيا أو الجنسية

اختيار كلمة «بوليتكنيك» ليس تفصيلاً شكلياً.
فأبوغزاله نفسه يربط المصطلح بفكرة الجمع بين العلم والتطبيق، وبين ما يتعلمه الإنسان وما يستطيع تحويله إلى ممارسة مهنية. وفي رؤيته الجديدة، لم يعد المطلوب مجرد شخص يمتلك المعرفة، بل شخص يستطيع استخدام المعرفة وتحويلها إلى حلول ونتائج.
وهنا يختلف المشروع عن التعليم التقليدي.
الهدف ليس تخريج شخص يعرف الذكاء الاصطناعي فقط، وإنما شخص يستطيع استخدامه.
وليس تخريج متخصص يعرف الأمن السيبراني نظرياً، وإنما كفاءة تستطيع التعامل مع المخاطر والهجمات والأنظمة.
إنها نقلة من اقتصاد الشهادة إلى اقتصاد المهارة.

التعليم في عصر الذكاء الاصطناعي

اختار البوليتكنيك مجالات تقع في قلب الاقتصاد الجديد، من بينها الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية، والتسويق الرقمي، والابتكار والقيادة الرقمية، مع مسارات تعليمية متدرجة ومشروعات عملية.
وهذه التخصصات ليست مصادفة، فهي تقع عند تقاطع ثلاثة اتجاهات كبرى تحكم الاقتصاد العالمي حالياً:
التكنولوجيا، والمهارات، وسوق العمل؛ والفكرة الأساسية أن التعليم يجب ألا ينتظر المستقبل، بل أن يسبق احتياجاته.
«التعليم حق إنساني».. ولكن رقمياً؛ ربما تكون أكثر الأفكار وضوحاً في فلسفة البوليتكنيك هي التعامل مع التعليم باعتباره حقاً إنسانياً، ثم استخدام التكنولوجيا لإزالة الحدود التي كانت تقيد الوصول إليه.
وتنص السياسات المنشورة للبوليتكنيك على أن التعليم والتعلم حق أساسي، وأن العصر المعرفي يجعل من الممكن إتاحته رقمياً للناس في مختلف أنحاء العالم، وبالتالي، فإن الرقمنة هنا ليست مجرد وسيلة لتقديم المحاضرات عبر الإنترنت.
إنها جزء من فلسفة المشروع نفسه، فالمنظومة مصممة لتكون رقمية بالكامل، وتتيح التعلم من أي مكان وفي أي وقت، وبخمس لغات عالمية هي العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والصينية.

من التعليم إلى قابلية التوظيف

الرهان الأكبر في المشروع ليس عدد المتعلمين، وإنما ماذا سيحدث لهم بعد التعلم.
ولهذا يركز النموذج على التعليم التطبيقي والمشروعات العملية والشهادات المتدرجة، بحيث يستطيع المتعلم بناء مساره خطوة بخطوة، والدخول إلى سوق العمل أو مواصلة تعليمه وفق قدراته وأهدافه المهنية. وهذا يضع مفهوم قابلية التوظيف في قلب النموذج.
ففي الاقتصاد الرقمي، لم تعد الشهادة وحدها ضمانة للحصول على وظيفة، كما لم تعد سنوات الخبرة التقليدية كافية في بعض المجالات سريعة التغير.
المعادلة الجديدة تقوم على القدرة على التعلم، ثم التطبيق، ثم إثبات المهارة.

الجنوب العالمي

يمنح المشروع اهتماماً خاصاً لدول الجنوب العالمي، وهي الدول التي تضم نسبة كبيرة من الشباب، لكنها تواجه في الوقت نفسه فجوات في التعليم المتخصص والمهارات الرقمية وفرص العمل.
وهنا يمكن قراءة البوليتكنيك ليس فقط كمشروع تعليمي، وإنما كمشروع يستهدف فجوة اقتصادية عالمية.
فكل مهارة رقمية يمكن اكتسابها عن بعد تعني فرصة جديدة لشخص لا يملك الوصول إلى جامعة عالمية، وكل شهادة مهنية يمكن الحصول عليها رقمياً تعني تقليل كلفة الانتقال الجغرافي للحصول على المعرفة.
ومن هذه الزاوية، تصبح التكنولوجيا أداة لإعادة توزيع الفرص.

من المؤسسة إلى المنظومة

ربما يكون أهم ما تكشفه تجربة أبوغزاله أن الرجل لم يتوقف عند نجاح المؤسسة الأولى.
فالمشروع تطور من الخدمات المهنية إلى الملكية الفكرية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات، ثم إلى منظومة رقمية متكاملة تضم برامج أكاديمية ومهنية ومبادرات معرفية وتقنية.
وتظهر الأدلة المنشورة للمجموعة اتساع هذا النظام ليشمل برامج مهنية وأكاديمية في مجالات متعددة، إلى جانب مؤسسات ومبادرات تعليمية ومعرفية مختلفة.
وهكذا يمكن النظر إلى «البوليتكنيك» باعتباره حلقة جديدة في مشروع أكبر، وليس مشروعاً منفصلاً.

خمسة عقود.. والفكرة تتطور

منذ تأسيس المؤسسة عام 1972، تغير العالم مرات عدة. تغير الاقتصاد، وتغيرت التكنولوجيا، وظهرت الإنترنت، ثم الهواتف الذكية، ثم الحوسبة السحابية، ثم الذكاء الاصطناعي.
لكن الفكرة المركزية في تجربة أبوغزاله بقيت حاضرة: المعرفة يمكن أن تكون محركاً للتنمية الاقتصادية.
الجديد أن المعرفة نفسها أصبحت رقمية، وأن المهارات أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ومن هنا يأتي إطلاق «بوليتكنيك طلال أبوغزاله العالمي الرقمي» كمرحلة تبدو منطقية في مسيرة بدأت قبل أكثر من نصف قرن.
فالرجل الذي بدأ ببناء مؤسسة للخدمات المهنية، انتقل إلى بناء منظومة معرفية، ثم إلى بناء منظومة رقمية، واليوم يضع التعليم المهني العالمي في قلب هذه المنظومة.
إنها ليست قصة رجل أعمال أطلق مؤسسة تعليمية جديدة فحسب، بل قصة مشروع اقتصادي أعاد تعريف نفسه مع كل تحول في طبيعة المعرفة.
وربما يكون الاختبار الحقيقي للبوليتكنيك خلال السنوات المقبلة هو قدرته على تحويل هذه الرؤية إلى أجيال من المهارات القابلة للتطبيق، وإلى فرص عمل وإنتاج وابتكار، خصوصاً في الأسواق التي تحتاج إلى اختصار المسافة بين التعليم والاقتصاد.
فإذا نجح في ذلك، فإن «البوليتكنيك» لن يكون مجرد فصل جديد في مسيرة طلال أبوغزاله، بل قد يمثل محاولة عربية لكتابة فصل جديد في اقتصاد المهارات العالمي.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما يرافقها من توسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تبرز أهمية الاستثمار في تطوير مهارات الكوادر الإعلامية وتمكينها من أدوات العمل الحديثة التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وجودة المخرجات الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الالكتروني memainpr@gmail.com

"الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" تدعم شركات البحرين بـ 50 مليون دولار

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، اتفاقية تمويل بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، ما يعادل نحو 18.9 مليون دينار بحريني، مع بنك السلام، بهدف توسيع نطاق التمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المتاحة لشركات القطاع الخاص في مملكة البحرين.

وتستهدف الاتفاقية تعزيز قدرة الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية على الوصول إلى مصادر التمويل، بما يدعم خططها للنمو والتوسع ويسهم في تنشيط حركة الاستثمار والأعمال في السوق المحلية.

وتأتي الاتفاقية في إطار توجه المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص نحو توسيع شراكاتها مع المؤسسات المالية في الدول الأعضاء، والاستفادة من القطاع المصرفي في توجيه التمويلات إلى الشركات والمشروعات الخاصة.

وتعد الاتفاقية ثاني اتفاقية تمويل تبرمها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في البحرين، بما يعكس استمرار توسع نشاطها في المملكة ودعمها للقطاع الخاص باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

ومن خلال التمويل الجديد، تسعى المؤسسة بالتعاون مع بنك السلام إلى توفير حلول تمويل إسلامية للشركات في قطاعات اقتصادية متنوعة، بما يساعدها على تنفيذ خططها الاستثمارية وتطوير أعمالها وتعزيز قدراتها التشغيلية.

كما تستهدف الشراكة المساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة ودعم التنويع الاقتصادي، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أولويات التنمية طويلة الأجل في البحرين.

ويعكس التمويل كذلك الدور المتنامي للمؤسسات المالية الإسلامية في توفير مصادر تمويل بديلة ومتوافقة مع أحكام الشريعة للشركات، خصوصًا مع تزايد احتياجات القطاع الخاص إلى حلول تمويلية تدعم التوسع والاستثمار.

وتعمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على دعم تنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من خلال التمويل والاستثمار وتطوير قنوات التعاون مع المؤسسات المالية.

وتكتسب الاتفاقية مع بنك السلام أهمية في ضوء الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي البحريني في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتوفير السيولة للشركات، بما يدعم نمو القطاع الخاص ويعزز مساهمته في الاقتصاد الوطني.

ومن المنتظر أن يسهم التمويل البالغ 50 مليون دولار في توسيع قاعدة المستفيدين من الحلول التمويلية الإسلامية، ودعم النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات، بما يتوافق مع توجهات البحرين نحو تنويع مصادر النمو وتعزيز دور القطاع الخاص.

"غرفة البحرين": تطوير سوق المحرق لتعزيز جاذبيته التجارية والسياحية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكد نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أهمية تطوير سوق المحرق وتنشيط حركته التجارية والسياحية، بالتوازي مع المحافظة على هويته التاريخية ودعم أصحاب الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيه.

وقال كانو إن سوق المحرق يمثل أحد أبرز الأسواق التاريخية والتجارية في مملكة البحرين، ويجسد إرثاً اقتصادياً عريقاً ارتبط بتاريخ المدينة ودورها في الحركة التجارية، مشدداً على أهمية البناء على هذه المكانة بما يعزز القيمة الاقتصادية والسياحية للسوق.

جاء ذلك خلال زيارة ميدانية نظمها مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى سوق المحرق، بمشاركة عدد من أعضاء المجلس والتجار وأصحاب الأعمال، ضمن برنامج الزيارات الميدانية الذي تنفذه الغرفة لتعزيز التواصل المباشر مع مجتمع الأعمال والتعرف على احتياجات الأسواق.

واستهلت الزيارة بجلسة حوارية مفتوحة مع تجار سوق المحرق في مجلس رجل الأعمال فؤاد شويطر، ناقشت أبرز التحديات والمقترحات المتعلقة بتطوير السوق وتنشيط الحركة التجارية وتعزيز قدرته على استقطاب المتسوقين والزوار والسياح.

وأكد كانو أن التواصل المباشر مع التجار يمثل ركيزة أساسية في نهج مجلس إدارة الغرفة خلال دورته الحادية والثلاثين، موضحاً أن الغرفة تعمل على الاستماع إلى أصحاب الأعمال في مواقع نشاطهم ونقل مرئياتهم واحتياجاتهم إلى الجهات المعنية.

وأضاف أن المقترحات التي تقدم بها تجار سوق المحرق ستخضع للدراسة والمتابعة مع الجهات المختصة، بهدف الوصول إلى مبادرات وحلول عملية تدعم أصحاب الأعمال وتعزز تنافسية السوق واستدامة الأنشطة التجارية فيه.

وشملت الزيارة جولة في سوق القيصرية وعدد من مرافق ومحال سوق المحرق، التقى خلالها رئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة عدداً من التجار وأصحاب المحال واستمعوا إلى ملاحظاتهم بشأن احتياجات السوق وسبل تطويره.

وقال كانو إن سوق القيصرية بما يحمله من قيمة تاريخية وتراثية يمثل شاهداً على المكانة التجارية العريقة للمحرق وارتباطها بتجارة اللؤلؤ والأسواق التقليدية، معتبراً أن الحفاظ على هذه الهوية وتطويرها بصورة متوازنة من شأنه تعزيز القيمة الاقتصادية والسياحية للمنطقة.

وشدد على أن تطوير الأسواق التقليدية يتطلب تكامل جهود القطاعين العام والخاص، بما يحافظ على طابعها التاريخي وفي الوقت نفسه يواكب متطلبات التجارة الحديثة واحتياجات المتسوقين والزوار.

وأكد أن غرفة البحرين ستواصل زياراتها الميدانية ومتابعة المقترحات التي يطرحها التجار مع الجهات المعنية، بما يدعم أصحاب الأعمال ويسهم في تعزيز حيوية الأسواق وتنافسية القطاع الخاص.

2.5 مليار دولار حوالات الأردنيين من الخارج في النصف الأول

ارتفع إجمالي حوالات العاملين في الخارج الواردة إلى الأردن خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 14.3% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ليصل إلى نحو 2.5 مليار دولار، وفق البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

وسجلت الحوالات الواردة خلال شهر يونيو وحده نموًا بنسبة 13.3% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 434 مليون دولار.

واستحوذت الإمارات على الحصة الأكبر من إجمالي الحوالات الواردة إلى الأردن خلال النصف الأول بنسبة 21.2%، تلتها الولايات المتحدة بنسبة 19.6%، ثم السعودية بـ17.7%.

وجاءت قطر في المرتبة الرابعة بحصة بلغت 10.3%، تلتها الكويت بنسبة 5.5%، فيما شكلت الحوالات القادمة من بقية دول العالم نحو 25.7% من الإجمالي.

في المقابل، ارتفعت حوالات العاملين الصادرة من الأردن خلال النصف الأول بنسبة 15.5% على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 969.3 مليون دولار.

وخلال يونيو، بلغت الحوالات الصادرة نحو 162.6 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 17.7% مقارنة بالشهر نفسه من عام 2025. وتصدرت مصر وجهات الحوالات الصادرة من الأردن بحصة بلغت 41.5% من الإجمالي، تلتها بنغلادش بنسبة 11%، ثم الفلبين بـ4.8% وفلسطين بـ4%.

واردات عُمان من الشاي والبن تقفز إلى 49.2 مليون ريال في 2025

سجلت تجارة الشاي والبن في سلطنة عُمان نمواً لافتاً خلال السنوات الخمس الماضية، مع ارتفاع قيمة الواردات إلى نحو 49.2 مليون ريال عُماني في 2025، مقارنة بـ22.5 مليون ريال في 2021، بدعم من نمو الطلب واتساع أنشطة المطاعم والمقاهي والمشروبات.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ارتفاع قيمة واردات الشاي من 13.9 مليون ريال في 2021 إلى 28.2 مليون ريال في 2025، بنمو 103.2%، فيما قفزت الكميات من 9.3 مليون إلى 26.2 مليون كيلوجرام، بزيادة 182.1%.

أما واردات البن، فارتفعت قيمتها من 8.6 مليون إلى 21 مليون ريال، بنمو 144.1%، بينما زادت الكميات من 6.2 مليون إلى 7.7 مليون كيلوجرام، بنحو 23.9%، ما يعكس ارتفاع متوسط قيمة البن المستورد.

وتصدرت كينيا موردي الشاي إلى عُمان بقيمة 20.2 مليون ريال خلال 2025، تلتها الإمارات بـ4.7 مليون ريال والهند بـ1.1 مليون ريال. وفي البن، جاءت الإمارات أولاً بقيمة 8.5 مليون ريال، ثم فيتنام بـ2.6 مليون ريال، والسعودية بـ1.6 مليون ريال والبرازيل بـ1.5 مليون ريال.

وبلغت إعادة تصدير الشاي 1.03 مليون ريال، مقابل صادرات بقيمة 737.2 ألف ريال، فيما سجلت إعادة تصدير البن 338.5 ألف ريال، مقابل صادرات بلغت 11.8 ألف ريال.

ويتزامن هذا النمو مع توسع أنشطة الأغذية والمشروبات، إذ تضم السوق العُمانية 6,198 مؤسسة للمطاعم، و2,833 مؤسسة للمشروبات، و6,295 مؤسسة لتقديم وجبات الطعام، إضافة إلى 427 مؤسسة متنقلة و65 مؤسسة للمطاعم والمقاصف التابعة للمنشآت العامة.

14.2 مليار ريال إنفاق السعوديين في أسبوع

تراجع إنفاق المستهلكين في السعودية عبر عمليات نقاط البيع خلال الأسبوع الممتد من 9 إلى 15 أغسطس 2026 بنسبة 2.8% مقارنة بالأسبوع السابق، ليسجل نحو 14.19 مليار ريال (3.78 مليار دولار)، بالتزامن مع قفزة لافتة في الإنفاق على قطاع التعليم مع اقتراب انطلاق العام الدراسي الجديد.

وبحسب التقرير الأسبوعي الصادر عن البنك المركزي السعودي «ساما»، بلغت قيمة مبيعات نقاط البيع 14.19 مليار ريال، مقابل 14.60 مليار ريال في الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس، بانخفاض أسبوعي بلغ نحو 410 ملايين ريال.

وتراجع كذلك عدد عمليات نقاط البيع بنسبة 1.5% إلى 249.68 مليون عملية، مقابل 253.42 مليون عملية خلال الأسبوع السابق.

وتعكس بيانات نقاط البيع حركة الإنفاق الإلكتروني عبر أجهزة الدفع المنتشرة في مختلف الأنشطة التجارية والمدن السعودية، وتعد أحد المؤشرات الدورية على اتجاهات الإنفاق الاستهلاكي في المملكة.

وتصدر قطاع الأطعمة والمشروبات قائمة الإنفاق بقيمة بلغت 2.20 مليار ريال عبر 58.09 مليون عملية، فيما جاء قطاع المطاعم والمقاهي ثانيًا بإنفاق بلغ 1.82 مليار ريال من خلال 60.24 مليون عملية.

وبذلك استحوذ القطاعان مجتمعين على إنفاق تجاوز 4 مليارات ريال خلال أسبوع واحد.

وسجل قطاع الملبوسات والإكسسوارات إنفاقًا بقيمة 1.24 مليار ريال عبر 10.53 مليون عملية، فيما بلغت مبيعات نقاط البيع في قطاع النقل 1.06 مليار ريال من خلال 7.13 مليون عملية.

وفي محطات الوقود، بلغ الإنفاق 1.02 مليار ريال عبر 18.08 مليون عملية، فيما سجل القطاع الصحي مبيعات بقيمة 846 مليون ريال من خلال 9.8 مليون عملية.

وبرز قطاع التعليم باعتباره الأسرع نموًا خلال الأسبوع، إذ قفزت قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 62.7% إلى 446.08 مليون ريال، بالتزامن مع استعداد الأسر لانطلاق العام الدراسي الجديد.

وارتفع عدد العمليات في قطاع التعليم بنسبة 13.5% إلى نحو 160 ألف عملية.

ومن المقرر أن يبدأ العام الدراسي الجديد للطلاب والطالبات في معظم مناطق المملكة يوم الأحد 23 أغسطس، فيما تبدأ الدراسة في إدارات التعليم بمكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والطائف في 30 أغسطس.

وامتدت موجة الإنفاق المرتبطة بالعودة إلى المدارس إلى الكتب والأدوات المكتبية، إذ ارتفعت المبيعات بنسبة 7.3% إلى 119.18 مليون ريال، بينما زاد عدد العمليات 6.8% إلى 780 ألف عملية.

وفي قطاعات أخرى، بلغت مبيعات المجوهرات نحو 320 مليون ريال من خلال 294 ألف عملية، فيما سجل قطاع الاتصالات إنفاقًا بنحو 179.13 مليون ريال عبر 5.07 مليون عملية.

وبلغ الإنفاق على صيانة وإصلاح المركبات 261.88 مليون ريال، فيما سجلت تجارة المركبات وقطع الغيار 538.65 مليون ريال.

كما سجل قطاع الفنادق إنفاقًا بقيمة 348.78 مليون ريال، والصيدليات والمستلزمات الطبية 214.12 مليون ريال، فيما بلغت مبيعات نقاط البيع في قطاع الطيران 54.26 مليون ريال.

وعلى مستوى المدن، حافظت الرياض على صدارة الإنفاق الاستهلاكي في المملكة، مسجلة مبيعات نقاط بيع بقيمة 4.84 مليار ريال عبر 79.8 مليون عملية، بما يعادل أكثر من ثلث إجمالي قيمة الإنفاق الأسبوعي في السعودية.

وجاءت جدة في المرتبة الثانية بقيمة 1.88 مليار ريال عبر 27.7 مليون عملية، تلتها الدمام بنحو 650 مليون ريال.

وسجلت مكة المكرمة إنفاقًا بقيمة 570 مليون ريال، وهو المستوى نفسه المسجل في المدينة المنورة، مع تنفيذ 9.71 مليون و9.59 مليون عملية على التوالي.

فائض تجارة عُمان يقفز إلى 3.4 مليار ريال بدعم النفط وإعادة التصدير

سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا بقيمة 3.4 مليار ريال عُماني بنهاية مايو 2026، مرتفعًا بنسبة 37.2% مقارنة بفائض بلغ 2.5 مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مدفوعًا بنمو الصادرات النفطية والقفزة الكبيرة في نشاط إعادة التصدير.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ارتفاع إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 10.1% إلى نحو 10.6 مليار ريال بنهاية الأشهر الخمسة الأولى من العام، مقابل 9.6 مليار ريال في الفترة المقابلة من 2025.

وفي المقابل، سجلت الواردات نموًا محدودًا بلغ 0.8% فقط، لتصل إلى 7.22 مليار ريال، مقارنة بنحو 7.20 مليار ريال قبل عام، ما ساعد على اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات وتعزيز الفائض التجاري.

وحافظ قطاع النفط والغاز على موقعه كمحرك رئيسي للصادرات العُمانية، بعدما ارتفعت قيمة صادراته بنسبة 8.4% إلى 6.8 مليار ريال، مقارنة مع 6.3 مليار ريال بنهاية مايو 2025.

وبذلك شكلت صادرات النفط والغاز نحو 64% من إجمالي الصادرات السلعية للسلطنة خلال الفترة، بما يعكس استمرار الوزن الكبير لقطاع الطاقة في التجارة الخارجية.

وفي الوقت ذاته، سجلت الصادرات غير النفطية نموًا بنسبة 1.5% لتصل إلى 2.74 مليار ريال، مقابل 2.70 مليار ريال خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وكان الأداء الأكثر لفتًا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام في نشاط إعادة التصدير، الذي قفز بنسبة 64% ليصل إلى نحو مليار ريال، مقارنة بـ623 مليون ريال قبل عام.

وتعكس هذه الزيادة تنامي دور السلطنة كمركز لحركة السلع والتجارة الإقليمية، مستفيدة من بنيتها اللوجستية وموانئها وموقعها الجغرافي الذي يربط أسواق الخليج بالمحيط الهندي وآسيا.

وتصدرت الإمارات وجهات إعادة التصدير من عُمان بقيمة 432.7 مليون ريال، أي ما يمثل أكثر من 43% من إجمالي إعادة التصدير المسجلة خلال الفترة.

وجاءت إيران ثانية بقيمة 172.8 مليون ريال، ثم السعودية بنحو 164.6 مليون ريال، فيما بلغت قيمة إعادة التصدير إلى هونغ كونغ 18.5 مليون ريال وإلى روسيا 16.2 مليون ريال.

وعلى مستوى الصادرات العُمانية غير النفطية، حافظت الإمارات على موقعها كأكبر وجهة بقيمة 645 مليون ريال، تلتها السعودية بـ283 مليون ريال، ثم الهند بنحو 280 مليون ريال.

ويبرز بذلك الوزن الكبير للأسواق الخليجية في التجارة غير النفطية للسلطنة، إذ استحوذت الإمارات والسعودية مجتمعتين على نحو 928 مليون ريال من الصادرات غير النفطية خلال الفترة.

كما جاءت الإمارات في صدارة الدول المصدرة إلى السوق العُمانية، بقيمة واردات بلغت 1.9 مليار ريال حتى نهاية مايو.

وحلت الصين في المرتبة الثانية بقيمة 986 مليون ريال، فيما جاءت تركيا ثالثة بصادرات إلى السلطنة بلغت 550 مليون ريال.

ويكشف نمو الفائض التجاري بنسبة 37.2% عن تحسن واضح في أداء التجارة الخارجية العُمانية خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2026، خصوصًا أن نمو الصادرات البالغ 10.1% جاء مقابل شبه استقرار في الواردات.

كما أن القفزة البالغة 64% في إعادة التصدير تمنح النتائج بعدًا يتجاوز أداء قطاع الطاقة، إذ تشير إلى توسع دور عُمان في حركة التجارة واللوجستيات الإقليمية، بالتوازي مع استمرار الجهود لتنويع مصادر النشاط الاقتصادي وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية.

"مزاد" تطرح مجموعة من السلع الفاخرة بأسعار انطلاق تنافسية

أعلنت مزاد إطلاق مجموعة جديدة من المنتجات الفاخرة عبر منصتها، تضم ساعات ومجوهرات وأزياء وقوارب وسيارات كهربائية فاخرة، ضمن توجهها لتوسيع فئات المزادات وإتاحة فرص جديدة أمام هواة الاقتناء في مملكة البحرين.

وتضم المجموعة قطعاً منتقاة من علامات عالمية معروفة، جرى طرحها بأسعار انطلاق تنافسية تقل عن قيمتها السوقية، بحسب الشركة، بما يتيح للمزايدين فرصة اقتناء منتجات فاخرة ونادرة عبر منصة المزاد.

وتشمل فئة الساعات قطعاً من علامات بارزة، من بينها Patek Philippe وVacheron وOmega وHamilton وAudemars Piguet x Swatch، فيما تضم فئة الأزياء والمجوهرات الفاخرة حقائب وقبعات من Hermès وLoro Piana وDior، إلى جانب مجموعة من عقود اللؤلؤ.

كما طرحت «مزاد» ضمن المجموعة دراجة مائية من ياماها، ويختاً بطول 33 قدماً، وسيارتين كهربائيتين من مرسيدس-بنز.

وأكدت الشركة أنه جرى التحقق من القطع المعروضة، في إطار حرصها على تعزيز الثقة والمصداقية بالتزامن مع توسعها في طرح فئات ومنتجات ذات قيمة أعلى.

وقال نزار حبيب، الرئيس التنفيذي لمزاد، إن المبادرة تتجاوز مجرد طرح مجموعة من القطع المميزة، إذ تعكس تصوراً جديداً لما يمكن للجمهور توقعه من منصة «مزاد».

وأضاف أن الشركة عملت خلال السنوات الماضية على بناء سمعة ترتكز على توفير الفرص والقيمة الحقيقية للجمهور البحريني من خلال مزادات تقوم على الشفافية والثقة، مشيراً إلى أن المجموعة الجديدة توسع هذا النهج ليشمل عالم المنتجات الفاخرة.

وأوضح أن الهدف يتمثل في ربط هواة الاقتناء والمهتمين في المملكة بفرص للحصول على قطع فريدة ومرغوبة، مع طرحها بأسعار انطلاق أقل من قيمتها في السوق.

وتتوفر جميع القطع للمزايدة عبر تطبيق «مزاد»، حيث يمكن للعملاء الاطلاع على مواصفات المنتجات وطلب معاينتها وتقديم عروض المزايدة، فيما دعت الشركة الراغبين في المشاركة إلى استكمال إجراءات التسجيل ودفع مبلغ التأمين قبل انتهاء المزادات.

وزارة الصناعة والتجارة تطور خدمة تسجيل علامة تجارية

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها، طوّرت وزارة الصناعة والتجارة خدمة طلب تسجيل علامة تجارية أو علامة خدمة في فئة واحدة، والتي تتيح لمقدمها إيداع طلب لتسجيل علامته التجارية لضمان حمايتها، حيث يتم من خلال هذه الخدمة فحص الطلب شكلياً من الناحية الفنية والقانونية كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى المراحل التالية لعملية تسجيل العلامة.

وبموجب الخدمة المطوّرة، تم تقليص الفترة الزمنية المحددة لإنجاز الخدمة، وتقليل عدد المستندات والموافقات المطلوبة، وتبسيط خطوات وإجراءات التقديم، إلى جانب تحسين واجهة وتجربة المستخدم، وتحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية، وتوحيد معلومات الخدمة المنشورة عبر مختلف القنوات، بما يسهم في تسهيل إجراءات الحصول على الخدمة ورفع كفاءة تقديمها.

وفي هذا السياق، أكدت الأستاذة إيمان أحمد الدوسري وكيل وزارة الصناعة والتجارة، أن تطوير الخدمة يأتي في إطار المراجعة المستمرة التي تجريها الوزارة لخدماتها ومعايير تقديمها، بما يعزز كفاءة العمل ووضوح الإجراءات أمام المتعاملين، مشيرةً إلى حرص الوزارة على مواصلة تطوير خدماتها بما يواكب احتياجات المستفيدين، ويعزز جودة وكفاءة الخدمات المقدمة وفاعلية منظومة العمل.

"لِعماد" تعتزم الاستحواذ على كامل مجموعة موانئ أبوظبي

أعلنت مجموعة موانئ أبوظبي تلقيها إخطارًا بشأن نية شركة "لِعماد"، وهي شركة استثمارية سيادية تابعة لحكومة أبوظبي، تقديم عرض شراء نقدي اختياري مشروط للاستحواذ على ما يصل إلى 100% من رأس مال المجموعة غير المملوك حاليًا لشركة «القابضة ADQ».

ومن المقرر تنفيذ العرض من خلال «القابضة ADQ»، المملوكة بالكامل لـ«لِعماد»، والتي تمتلك حاليًا 75.42% من مجموعة موانئ أبوظبي، ما يعني أن العرض يستهدف شراء الحصة المتبقية البالغة نحو 24.58%.

وبحسب الإعلان، تعتزم «لِعماد»، من خلال «القابضة ADQ»، تقديم عرض بسعر 6.25 درهم نقدًا للسهم الواحد، متضمنًا علاوة على أسعار تداول السهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية. ويمثل سعر العرض علاوة قدرها 23% على آخر سعر إغلاق للسهم البالغ 5.10 درهم في 14 أغسطس 2026، كما يزيد بنسبة 25% على متوسط السعر المرجح بحجم التداول خلال شهر، البالغ 5.02 درهم.

ويرتفع سعر العرض بنسبة 31% عن متوسط السعر المرجح بحجم التداول خلال ثلاثة أشهر والبالغ 4.76 درهم، فيما تصل العلاوة إلى 95% مقارنة بسعر إدراج المجموعة في سوق أبوظبي للأوراق المالية في فبراير 2022، والبالغ 3.20 درهم للسهم.

وفي حال إتمام الاستحواذ على كامل الأسهم المستهدفة، سترتفع ملكية «القابضة ADQ» من 75.42% حاليًا إلى 100% من رأسمال مجموعة موانئ أبوظبي.

ومن المقرر عرض المقترح على مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي، مع اتباع الإجراءات التنظيمية اللازمة وفق قواعد الاستحواذ والاندماج المطبقة على الشركات المساهمة العامة.

وقالت المجموعة إنها ستصدر إعلانات إضافية بشأن أي تطورات جوهرية مرتبطة بالعرض في الوقت المناسب.

وتعد مجموعة موانئ أبوظبي من أبرز مجموعات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية في المنطقة، وتدير محفظة من الأنشطة تشمل الموانئ والمناطق الاقتصادية والخدمات البحرية واللوجستية والشحن والخدمات الرقمية.

أرباح البنوك السعودية تتجاوز التوقعات وترتفع 8% في الربع الثاني

سجل القطاع المصرفي السعودي نمواً في صافي الأرباح بنسبة 8% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من 2026، متجاوزاً التوقعات التي كانت تشير إلى نمو بنحو 4%، وفق تقرير حديث صادر عن الراجحي المالية.

وأظهر التقرير تحسن صافي هوامش التمويل NIM بنحو 5 نقاط أساس مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ما أسهم في ارتفاع صافي الدخل من التمويل بنسبة 9% على أساس سنوي.

وفي المقابل، تباطأ نمو الدخل غير القائم على التمويل على أساس سنوي، رغم تسجيله تعافياً مقارنة بالربع السابق.

وأشار التقرير إلى أن نمو صافي الدخل تعرض لضغوط نتيجة الارتفاع الحاد في المخصصات، التي زادت بنسبة 38% على أساس سنوي، ما حدّ من أثر التحسن المسجل في دخل التمويل.

وعلى صعيد السيولة والتمويل، سجلت الودائع نمواً بنسبة 9%، متفوقة للربع الثاني على التوالي على نمو القروض الذي بلغ 7%.

ويشير تفوق نمو الودائع على القروض إلى تحسن نسبي في قاعدة التمويل لدى القطاع، في وقت تواصل فيه البنوك موازنة خطط التوسع الائتماني مع تطورات السيولة وتكلفة التمويل.

ولفت التقرير إلى أن أكبر ثلاثة بنوك سعودية خفضت بصورة طفيفة توقعاتها لنمو القروض خلال عام 2026.

"ستاندرد آند بورز" تثبت تصنيف البنك الإسلامي للتنمية عند «AAA» بنظرة مستقرة

صنفت وكالة «ستاندرد آند بورز» البنك الإسلامي للتنمية عند درجة «AAA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، فيما أبقت تصنيف المصدر قصير الأجل عند «A-1»، في انعكاس لقوة المركز المالي للبنك ومستويات رأس المال والسيولة المرتفعة والدعم المستمر من الدول المساهمة.

وقالت الوكالة إن التصنيف يعكس تقييمها للمتانة المالية التي يتمتع بها البنك، وقدرته على مواصلة تنفيذ مهامه التنموية، مدعومًا بسياسات رسملة متحفظة ومحفظة متنوعة توفر له قدرة على مواجهة المخاطر المحتملة.

وأكدت «ستاندرد آند بورز» الدور الحيوي الذي يؤديه البنك الإسلامي للتنمية في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، مشيرة إلى خططه لزيادة حجم التمويلات ضمن استراتيجيته للعقد المقبل.

وتركز الاستراتيجية على عدد من الأولويات، في مقدمتها تعزيز النمو الشامل، ودعم العمل المناخي، وتوسيع الشراكات والتعاون بين الدول الأعضاء، بما يعزز الأثر التنموي لعمليات البنك خلال السنوات المقبلة.

وأشارت الوكالة إلى أنه رغم التوترات الجيوسياسية، أظهر البنك كفاءة في مواصلة أداء مهامه، وهو ما يعكس، بحسب تقييمها، قدرة المساهمين والتزامهم بتوفير الدعم اللازم.

وتوقعت أن تسهم عوامل عدة في احتواء المخاطر المحتملة، من بينها تنويع محفظة البنك، والمحافظة على سياسات رسملة متحفظة، إلى جانب متانة مركزه المالي ومستويات السيولة.

ويعد البنك الإسلامي للتنمية أحد أبرز بنوك التنمية متعددة الأطراف، فيما يمنحه التصنيف الائتماني الأعلى «AAA» قدرة أكبر على الوصول إلى أسواق التمويل وحشد الموارد الخارجية بشروط تنافسية لدعم مشروعاته وبرامجه التنموية في الدول الأعضاء.

كما يدعم التصنيف موقع البنك في صناعة التمويل الإسلامي عالميًا، ويعزز قدرته على توظيف أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة في تمويل التنمية والمشروعات ذات الأولوية.

المستثمرون غير الأردنيين يمتلكون 46.1% من القيمة السوقية لبورصة عمّان

أظهرت بيانات بورصة عمّان أن مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة بلغت نحو 46.1% من إجمالي القيمة السوقية بنهاية يوليو 2026، ما يعكس الحضور الكبير للاستثمارات العربية والأجنبية في السوق.

وبحسب البيانات، بلغت قيمة الأسهم التي اشتراها المستثمرون غير الأردنيين خلال يوليو نحو 32.8 مليون دينار، بما يمثل 10.7% من إجمالي حجم التداول، مقابل مبيعات بلغت قيمتها 46.3 مليون دينار.

وبذلك سجلت تعاملات المستثمرين غير الأردنيين خلال الشهر صافي بيع بنحو 13.5 مليون دينار.

ومنذ بداية 2026 وحتى نهاية يوليو، بلغت مشتريات المستثمرين غير الأردنيين نحو 231.6 مليون دينار، مشكلة 11.7% من إجمالي حجم التداول، فيما بلغت مبيعاتهم نحو 281.8 مليون دينار، ليسجلوا صافي بيع بقيمة تقارب 50.2 مليون دينار.

واستحوذ المستثمرون العرب على النصيب الأكبر من تعاملات غير الأردنيين خلال يوليو، إذ بلغت مشترياتهم 30.2 مليون دينار، بما يعادل 92.2% من إجمالي مشتريات غير الأردنيين، مقابل مبيعات بنحو 44.6 مليون دينار.

في المقابل، بلغت مشتريات المستثمرين غير العرب 2.6 مليون دينار، مقابل مبيعات بقيمة 1.7 مليون دينار.

وبلغت مساهمة المستثمرين العرب في القيمة السوقية لبورصة عمّان 30% بنهاية يوليو، فيما بلغت مساهمة المستثمرين غير العرب 16.1%.

وشكلت المؤسسات الاستثمارية من شركات ومؤسسات وصناديق نحو 32.5% من إجمالي القيمة السوقية.

وعلى المستوى القطاعي، ارتفعت مساهمة المستثمرين غير الأردنيين إلى 51% في القطاع الصناعي، و48.1% في القطاع المالي، بينما بلغت 22.7% في قطاع الخدمات.

أصول البنوك الإماراتية تقفز إلى 5.3 تريليون درهم والأرباح تتجاوز 90 مليارًا

أكد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي متانة ومرونة النظام المالي في الدولة خلال 2025، مدعومًا بقوة القطاع المصرفي وارتفاع مستويات رأس المال والسيولة، وتحسن جودة الأصول، إلى جانب استمرار نمو الائتمان والودائع والربحية.
وأظهر تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 ارتفاع إجمالي أصول القطاع المصرفي بنسبة 17.1% على أساس سنوي إلى 5.3 تريليون درهم بنهاية العام، فيما نما الائتمان المصرفي 17.8%، مدفوعًا بزيادة الإقراض المحلي، خصوصًا للأفراد وشركات القطاع الخاص.
وارتفع صافي أرباح القطاع المصرفي 11.7% إلى 90.8 مليار درهم، بدعم من نمو الدخل التشغيلي، فيما حافظت البنوك على مستويات قوية من السيولة والتمويل مع استمرار نمو الودائع.
وتحسنت جودة الأصول، مع تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى 3.3% في 2025، مقابل 4.7% في 2024 و8.2% في 2020، بينما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17%، متجاوزة المتطلبات الرقابية.
وأكدت اختبارات الضغط قدرة القطاع المصرفي على مواجهة صدمات اقتصادية ومالية شديدة مع الحفاظ على مستويات رأسمالية أعلى من الحدود الرقابية.
كما واصل النظام المالي أداءه القوي في قطاعات التأمين والصيرفة الإسلامية، بالتزامن مع تطوير البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع، بما في ذلك منصة الدفع الفوري «آني» ومنظومة بطاقات الدفع الوطنية «جيوَن» وحلول المدفوعات عبر الحدود.
وقال محافظ مصرف الإمارات المركزي خالد محمد بالعمى إن نتائج التقرير تؤكد قدرة النظام المالي على مواصلة دعم الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى استمرار تطوير الأطر الرقابية وتعزيز الجاهزية للمخاطر والتحديات المستقبلية.

"الكويت الوطني" - البحرين يحقق أرباحاً صافية بقيمة 160.45 مليون دولار

أعلن بنك الكويت الوطني-البحرين تحقيق أرباح صافية بقيمة 60.49 مليون دينار بحريني (160.45 مليون دولار) خلال النصف الأول من 2026، مقارنة بـ59.74 مليون دينار (158.45 مليون دولار) في الفترة نفسها من 2025.
وارتفعت الموجودات الإجمالية إلى 8.53 مليار دينار بنهاية يونيو 2026، مقابل 8.48 مليار دينار قبل عام، فيما زادت حقوق المساهمين 10% إلى 1.54 مليار دينار، وقفزت ودائع العملاء 49% إلى نحو 3.93 مليار دينار.
وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، إن النتائج تعكس مرونة نموذج أعمال البنك وقوة مركزه المالي، رغم التوترات الجيوسياسية وتداعياتها الاقتصادية، مشيراً إلى أن الاستثمارات الاستراتيجية والتحول الرقمي وتنوع العمليات الدولية أسهمت في دعم الأرباح والحد من المخاطر.

وأكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني-البحرين، علي فردان، مواصلة البنك توسيع خدماته وحلوله المصرفية للأفراد والشركات، وتعزيز حضوره في السوق البحريني، الذي وصفه بالسوق الاستراتيجي لمجموعة بنك الكويت الوطني.
وأشار فردان إلى أن قوة فريق العمل ودعم المجموعة ومصرف البحرين المركزي أسهمت في تعزيز أداء البنك، مستفيداً من التصنيفات الائتمانية المرتفعة للمجموعة وشبكة علاقاتها وسمعتها الإقليمية والدولية.

ألفابت" تتصدر شركات العالم ربحية بـ160 مليار دولار

عززت شركات التكنولوجيا هيمنتها على قائمة الشركات الأكثر ربحية في العالم خلال 2026، مدفوعة بالنمو المتسارع في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والإعلانات الرقمية، فيما تصدرت ألفابت، الشركة الأم لغوغل، الترتيب العالمي من حيث صافي الأرباح.

وبلغ صافي دخل ألفابت نحو 160.2 مليار دولار خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في 31 مارس 2026، مستفيدة من قوة أعمال الإعلانات الرقمية وتسارع نمو «غوغل كلاود».

وجاءت إنفيديا في المركز الثاني بفارق محدود، بعدما سجلت صافي دخل بلغ 159.6 مليار دولار، مدفوعة بالطلب المتنامي على معالجات الرسوميات المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والحوسبة السحابية.

وحلت مايكروسوفت ثالثة بصافي دخل بلغ 125.2 مليار دولار، مستفيدة من تنوع أعمالها في الخدمات السحابية والبرمجيات وتطبيقات الإنتاجية والألعاب والاشتراكات.

وجاءت أبل في المركز الرابع بأرباح بلغت 122.6 مليار دولار، مدعومة بمبيعات «آيفون» ونمو إيرادات الخدمات والاشتراكات الرقمية.

واحتلت أرامكو السعودية المركز الخامس، بصافي دخل معدل بلغ نحو 104.7 مليار دولار خلال 2025، بما يعادل نحو 286.8 مليون دولار يوميًا.

وضمت قائمة الشركات الأعلى ربحية كذلك بيركشاير هاثاواي، وجي بي مورغان تشيس، وميتا بلاتفورمز، إلى جانب البنك الصناعي والتجاري الصيني وبنك التعمير الصيني.

وكشفت البيانات عن اتساع هيمنة قطاع التكنولوجيا، إذ استحوذت شركاته على نحو 71% من إجمالي صافي أرباح أكبر 25 شركة ربحية في العالم، مقابل 12% للقطاع المالي ونحو 2% لشركات الطاقة.

ويأتي هذا التفوق مدفوعًا بقدرة الشركات التقنية على التوسع عالميًا بتكاليف أقل، إلى جانب الإيرادات المتكررة للخدمات السحابية والاشتراكات، وارتفاع هوامش أرباح الإعلانات الرقمية، فضلًا عن الفرص المتنامية التي توفرها طفرة الذكاء الاصطناعي.

وتظهر القائمة في الوقت نفسه أن الشركة الأعلى ربحية ليست بالضرورة الأعلى من حيث القيمة السوقية، إذ يعكس صافي الدخل الأرباح الفعلية المحققة، بينما تعكس القيمة السوقية توقعات المستثمرين للنمو والأداء المستقبلي.

الدين الأميركي يلامس 40 تريليون دولار وتحذير من السندات طويلة الأجل

مع اقتراب الدين الوطني الأميركي من 40 تريليون دولار، تتزايد المخاوف في الأسواق من تداعيات استمرار الاقتراض الحكومي على سوق السندات وتكلفة التمويل في أكبر اقتصاد عالمي.

وبلغ الدين الأميركي نحو 39.9 تريليون دولار في منتصف أغسطس، فيما يتوقع مايكل هارتنت، كبير استراتيجيي الاستثمار في بنك أوف أميركا للأبحاث، ارتفاعه إلى نحو 50 تريليون دولار بحلول 2029، في ظل استمرار العجز المالي واحتياجات الحكومة للتمويل.

ويرى هارتنت أن المشكلة لا تتعلق بحجم الدين فقط، بل بالحاجة إلى إعادة تمويل الديون القائمة وإصدار المزيد من السندات، ما يزيد المعروض ويدفع المستثمرين للمطالبة بعوائد أعلى لتعويض مخاطر التضخم والوضع المالي.

وارتفع عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى نحو 4.6%، فيما بلغ عائد السندات لأجل 30 عاماً نحو 5.2%، وهي مستويات تعكس مخاوف بشأن التضخم والفائدة وحجم الاقتراض الحكومي.

وتؤدي العوائد المرتفعة إلى جعل السندات الجديدة أكثر جاذبية من حيث الدخل، لكنها تضغط على أسعار السندات القائمة، خصوصاً طويلة الأجل، كما تنعكس على تكلفة الرهون العقارية وقروض الشركات والائتمان الاستهلاكي.

وفي ظل هذه الظروف، يرى هارتنت أن استراتيجيته الاستثمارية «أي شيء سوى السندات» تزداد وجاهة، مشيراً إلى بدائل تشمل الذهب والأسهم وقطاعات مثل التكنولوجيا الحيوية والعقارات.

ويعتقد أن هذه الاستراتيجية قد تفقد مبرراتها إذا تراجع عائد سندات الخزانة لأجل خمس سنوات إلى أقل من 3.25%، في مفارقة تعكس التحول في العلاقة بين الدين الحكومي وأسواق الأصول، خصوصاً مع تسجيل الأسهم الأميركية مستويات قياسية بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات.

"سيتي سكيب البحرين 2026" يستهدف 12 ألف زائر و5 أيام من الصفقات العقارية

المنامة – المنصة الاقتصادية

يستعد معرض سيتي سكيب البحرين 2026 للعودة في نوفمبر المقبل إلى مركز البحرين العالمي للمعارض، جامعاً تحت مظلته المستثمرين ومشتري المنازل والمطورين العقاريين وصناع القرار والجهات الحكومية، في واحد من أبرز الأحداث المتخصصة في القطاع العقاري بالمملكة.

وبحسب بيانات المعرض، تستهدف نسخة العام الجاري استقطاب نحو 12 ألف زائر، فيما تمتد مساحة العرض إلى 8 آلاف متر مربع، إلى جانب مشاركة أكثر من 300 مندوب في المؤتمر، على مدار خمسة أيام من النشاط التجاري والتواصل بين مختلف أطراف المنظومة العقارية.

ويأتي تنظيم النسخة الجديدة في وقت يواصل فيه القطاع العقاري في البحرين تطوير منتجاته ومشروعاته واستقطاب المستثمرين، فيما يسعى المعرض إلى توفير منصة تجمع مختلف أطراف السوق وتتيح للمطورين والشركات الوصول المباشر إلى المشترين والمستثمرين الباحثين عن الفرص العقارية.

وتبرز الأرقام التي حققها المعرض في دوراته السابقة حجم النشاط التجاري المرتبط بالحدث، إذ تشير بيانات «سيتي سكيب البحرين» إلى أن نسخة عام 2024 شهدت صفقات تجاوزت قيمتها 340 مليوناً.

وتسعى نسخة 2026 إلى البناء على ما تحقق في الدورات السابقة من خلال توفير مساحة تجمع الشركات والمطورين والمستثمرين ومشتري العقارات والجهات المرتبطة بالقطاع في مكان واحد، بما يعزز فرص إبرام الصفقات وبناء الشراكات واستكشاف الفرص الاستثمارية.

ويتيح المعرض للمطورين والشركات العقارية عرض مشاريعهم ومنتجاتهم وخدماتهم أمام جمهور متخصص على مدى خمسة أيام، والوصول إلى مستثمرين ومشترين يعملون بصورة فعلية على تقييم الفرص المتاحة في السوق البحرينية.

كما يشكل الحدث فرصة للتواصل مع الجهات الحكومية وصناع القرار المؤثرين في القطاع، إلى جانب تعزيز حضور الشركات والعلامات التجارية العاملة في السوق العقارية.

ويجمع «سيتي سكيب البحرين 2026» طيفاً واسعاً من العاملين والمتعاملين في القطاع، يتقدمهم المستثمرون ومشترو المنازل والمطورون العقاريون، إلى جانب القيادات المصرفية ومستشاري إدارة العقارات ومديري المشاريع والمهندسين المعماريين ومخططي المدن والمهندسين وقادة القطاع.

ويركز المعرض على ربط سلسلة اتخاذ القرار العقاري في منصة واحدة، بما يتيح للشركات التواصل في الوقت ذاته مع المشترين والمستثمرين والمتخصصين والجهات ذات العلاقة، وتحويل المشاركة في الحدث إلى فرص تجارية واستثمارية وشراكات محتملة.

وتوفر نسخة 2026 كذلك للشركات المشاركة فرصة تعزيز الوعي بعلاماتها التجارية، وعرض مشاريعها الجديدة أمام جمهور متخصص، وبناء قاعدة من العملاء المحتملين، بالتزامن مع استمرار التطور الذي يشهده السوق العقاري في مملكة البحرين.

يتضمن برامج "طموح" و"تسهيل+" وخيارات "بيتي"

مجمع الأفنيوز يحتضن النسخة العاشرة من الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية

المنامة - المنصة الاقتصادية

تنظم وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان النسخة العاشرة من مبادرة «الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية» في مجمع الأفنيوز، خلال الفترة من 19 إلى 23 أغسطس الجاري، بهدف نقل الخدمات والاستشارات التمويلية مباشرة إلى المواطنين وتسهيل رحلة البحث عن المسكن والتمويل المناسب.

ويستقبل الفرع المتنقل زواره عند مدخل البوابة رقم «1»، حيث يجمع في موقع واحد برامج التمويل الإسكاني والاستشارات المتخصصة والخيارات العقارية المتاحة عبر منصة «بيتي»، بما يتيح للمواطنين مقارنة البدائل والتعرف على آليات الاستفادة منها.

وتأتي النسخة العاشرة بعد أيام من اختتام مشاركة المبادرة ضمن فعاليات «مدينة شباب 2030» في مركز البحرين العالمي للمعارض، التي أقيمت خلال الفترة من 2 إلى 6 أغسطس.

وأكدت وزارة الإسكان وبنك الإسكان أن استمرار المبادرة يأتي في ضوء التفاعل الذي شهدته النسخ السابقة، وفي إطار توسيع قنوات التواصل المباشر مع المواطنين، بدلًا من اقتصار الحصول على المعلومات والاستشارات على الفروع والقنوات التقليدية.

وتقوم فكرة «الفرع المتنقل» على الوصول بالخدمات الإسكانية والتمويلية إلى المواقع التي تشهد إقبالًا من المواطنين، مع توفير مختصين للإجابة مباشرة عن الاستفسارات المتعلقة بالتمويل والتملك.

وسيتمكن زوار الفرع من التعرف على عدد من برامج التمويل والحلول الإسكانية، وفي مقدمتها «طموح» و«تسهيل» و«تسهيل+»، حيث سيقدم ممثلو الوزارة وبنك الإسكان شرحًا حول طبيعة كل برنامج وآليات الاستفادة منه والشروط والمعايير المرتبطة به.

كما يمكن للمواطنين الاستفسار مباشرة عن قيمة التمويل وفترات السداد والإجراءات والاشتراطات المطلوبة، والتعرف على الخيارات التي تتيحها البرامج لشراء وحدة سكنية أو أرض أو تملك المسكن وفقًا لمتطلبات كل برنامج، بما يساعدهم على تكوين صورة أوضح عن قدرتهم التمويلية ومقارنة الخيارات المتاحة قبل اتخاذ قرار التملك.

وستكون منصة «بيتي» العقارية حاضرة بجميع خدماتها خلال المبادرة، لتتيح للزوار استعراض عقارات موزعة على مختلف محافظات البحرين والتعرف على المشاريع المتاحة، إلى جانب خاصية التجول الافتراضي التي تسمح بمعاينة الخيارات العقارية بصورة أكثر تفصيلًا قبل الانتقال إلى المراحل التالية من عملية الشراء.

وتتميز العقارات المعروضة عبر «بيتي» بتوافقها مع التمويلات الإسكانية ضمن برامج «تسهيل» بأنواعه و«تسهيل+» و«مزايا» والفئة المستحدثة منه، بما يربط بين البحث عن العقار المناسب والحصول على الحل التمويلي في مسار أكثر تكاملًا.

مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي تقفز إلى 70.4 مليار درهم في النصف الأول

سجل السوق العقاري في أبوظبي أداءً قوياً خلال النصف الأول من 2026، مع ارتفاع قيمة مبيعات الوحدات السكنية إلى 70.4 مليار درهم، مقابل 25.3 مليار درهم خلال الفترة نفسها من 2025، بنمو يقارب 178%، مدفوعاً بنشاط قوي في مبيعات المشاريع على المخطط واستمرار ارتفاع الطلب والأسعار.

وكشف تقرير السوق العقاري للنصف الأول من 2026، الصادر عن مركز أبوظبي العقاري «ADREC»، عن نمو متزامن في المبيعات والإيجارات والأسعار، فيما يتجه المعروض السكني إلى التوسع مع توقع إضافة نحو 71 ألف وحدة حتى 2030.

وقال راشد العميرة، المدير العام لمركز أبوظبي العقاري، إن مؤشرات النصف الأول تعكس قوة السوق، مدعومة باستدامة الطلب ومنظومة تستند إلى القوانين واللوائح والبيانات الموثوقة التي تعزز التوازن بين العرض والطلب.

واستحوذت معاملات البيع على المخطط على 89% من إجمالي قيمة المبيعات السكنية و82% من عدد الصفقات، فيما استحوذ أكبر 10 مطورين على 90% من قيمة المبيعات الأولية على المخطط، بإجمالي 51 مليار درهم. كما استحوذت 10 مشاريع فقط على 43% من إجمالي المبيعات السكنية، بقيمة 30 مليار درهم.

وفي سوق العقارات الجاهزة، نُفذت 61% من عمليات الشراء نقداً، فيما ارتفعت أسعار إعادة بيع الشقق السكنية 20% على أساس سنوي، والفلل 12%.

وسجلت مشتريات المواطنين الإماراتيين من الوحدات السكنية 21 مليار درهم خلال النصف الأول، مقارنة بـ8.9 مليار درهم في الفترة المقابلة من 2025. في المقابل، استحوذ المقيمون والمشترون الأجانب على 70% من إجمالي قيمة المبيعات السكنية.

وتصدرت جزيرة الحديريات المناطق من حيث قيمة المبيعات بنحو 19 مليار درهم، تمثل 27% من إجمالي مبيعات الوحدات السكنية، تلتها جزيرة السعديات بـ13.3 مليار درهم، ثم جزيرتا الريم والمارية بـ10.5 مليار درهم، وجزيرة ياس بـ7.3 مليار درهم.

وفي سوق الإيجارات، بلغ عدد عقود الإيجار السكنية السارية 233 ألف عقد خلال النصف الأول، بقيمة إجمالية 9.3 مليار درهم، مرتفعة 8% على أساس سنوي، فيما زاد عدد العقود 2%. وتمثل الوحدات المؤجرة نحو 69% من إجمالي الوحدات السكنية المشغولة في منطقة أبوظبي.

وبلغ إجمالي المعروض السكني في الإمارة نحو 409 آلاف وحدة، بمتوسط نمو سنوي 2.9% منذ 2022، فيما تستحوذ منطقة أبوظبي على 79% من إجمالي المعروض. ويتوقع التقرير دخول 71 ألف وحدة جديدة إلى السوق حتى 2030، مع بلوغ التسليمات ذروتها في 2028 بإضافة نحو 21.8 ألف وحدة.

ومن المتوقع أن تستحوذ السعديات والريم وياس ومدينة زايد ومدينة خليفة والحديريات على 77% من الزيادة المرتقبة في المعروض، فيما تستحوذ المناطق الاستثمارية حالياً على أكثر من 22% من إجمالي المعروض السكني، بنحو 72 ألف وحدة.

وامتد النشاط إلى القطاع التجاري، إذ بلغ معروض مساحات التجزئة نحو 3.85 مليون متر مربع، بنمو سنوي 5%، مع بقاء الإشغال في منتصف نطاق 90% وارتفاع أسعار عقود الإيجار الجديدة 9%. وفي سوق المكاتب، بلغ المعروض نحو 3.4 مليون متر مربع، مع معدل إشغال 95% وارتفاع أسعار عقود الإيجار الجديدة 13%.

ويعكس الأداء خلال النصف الأول استمرار الزخم في سوق أبوظبي العقاري، مدفوعاً بقوة الطلب على المشاريع الجديدة وتدفقات المشترين من داخل الدولة وخارجها، بالتزامن مع توسع مرتقب في المعروض خلال السنوات المقبلة.

بيت التمويل الكويتي - البحرين يجدد اعتماد «ISO 20022» للتحويلات الإلكترونية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين نجاحه في تجديد اعتماد خدمات نظام التحويلات الإلكترونية للأموال «EFTS» وفق معيار «ISO 20022 MX»، بعد اجتياز اختبارات التوافق الفني والتشغيلي التي أجرتها شركة «بنفت»، مشغل نظام المدفوعات الوطني في مملكة البحرين، وفق المتطلبات والمعايير المعتمدة من مصرف البحرين المركزي.

ويؤكد تجديد الاعتماد توافق أنظمة المدفوعات لدى البنك مع المعايير العالمية الحديثة للرسائل المالية، في خطوة تدعم استراتيجية البنك لتسريع التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية للمدفوعات وتعزيز قدرته على تقديم خدمات مصرفية رقمية للأفراد والشركات.

يمثل «ISO 20022» معيارًا عالميًا موحدًا لتبادل الرسائل والبيانات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية وأنظمة المدفوعات، ويسمح بنقل معلومات أكثر تفصيلًا وتنظيمًا ضمن عمليات التحويل.

ويتيح تطبيق المعيار تحسين جودة ودقة بيانات المدفوعات، ورفع مستويات المعالجة الآلية للمعاملات، وتعزيز التكامل بين الأنظمة المالية المختلفة.

وبالنسبة للعملاء، ينعكس ذلك على كفاءة عمليات الدفع والتحويل وسرعتها وموثوقيتها، إلى جانب دعم مستويات أعلى من الأمان والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وجاء تجديد اعتماد بيت التمويل الكويتي – البحرين بعد اجتياز الاختبارات الفنية والتشغيلية التي نفذتها «بنفت» للتأكد من توافق أنظمة البنك مع متطلبات نظام التحويلات الإلكترونية للأموال والمعايير المعتمدة من مصرف البحرين المركزي.

وتكتسب هذه الاختبارات أهمية في ضمان قدرة الأنظمة المصرفية على تبادل بيانات التحويلات بصورة متوافقة وموحدة، وتقليل التدخل اليدوي والأخطاء المحتملة، بما يرفع كفاءة منظومة المدفوعات ككل.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا والعمليات في مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين سميح أبوطالب إن تجديد الاعتماد يمثل

محطة جديدة ضمن مسيرة البنك لتعزيز التحول الرقمي وتطوير المدفوعات الرقمية.

وأضاف أن البنك يواصل الاستثمار في الحلول الرقمية والبنية التحتية للمدفوعات بهدف زيادة سرعة وكفاءة الخدمات وتحسين تجربة العملاء، إلى جانب تعزيز جاهزيته لمواكبة التطورات المستقبلية في القطاع المصرفي.

وأشار إلى أن تبني أحدث المعايير العالمية يأتي ضمن توجه البنك لتقديم خدمات أكثر كفاءة وموثوقية، وتعزيز الابتكار والتميز التشغيلي.

وتتزايد أهمية معيار «ISO 20022» مع التحول العالمي المتسارع نحو المدفوعات الرقمية والفورية، إذ يوفر لغة موحدة وأكثر ثراءً للبيانات المستخدمة في المعاملات المالية.

وتساعد البيانات الأكثر تنظيمًا وتفصيلًا المؤسسات المالية على تطوير عمليات المطابقة والمراقبة والامتثال، فضلًا عن إتاحة إمكانات أكبر لتطوير خدمات دفع جديدة تعتمد على الأتمتة وتحليل البيانات.

كما يدعم المعيار قابلية التشغيل والتكامل بين المؤسسات المالية وأنظمة الدفع محليًا ودوليًا، وهو ما يجعله أحد المكونات الرئيسية لتحديث البنية التحتية المالية.

ويأتي تجديد اعتماد «بيتك البحرين» في وقت يشهد فيه القطاع المصرفي البحريني توسعًا في الخدمات الرقمية وأنظمة الدفع الفوري، ما يرفع أهمية الاستثمار في بنية تحتية قادرة على استيعاب أحجام أكبر من المعاملات، وتوفير بيانات أكثر دقة، والمحافظة في الوقت نفسه على مستويات مرتفعة من الأمن والامتثال.

بنفت تطلق خدمة الخصم المباشر الرقمي لدعم الإقراض في البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أطلقت شركة بنفت خدمة الخصم المباشر الرقمي، في خطوة تستهدف تسريع رقمنة عمليات الإقراض والمدفوعات المتكررة في البحرين، عبر ربط خدمات الدفع بالمعلومات الائتمانية وتبسيط إجراءات السداد والتحصيل.

وتتيح الخدمة للبنوك وشركات التمويل إنشاء ترتيبات الخصم الدوري إلكترونياً، بما يقلص الاعتماد على المعاملات الورقية والإجراءات التشغيلية التقليدية، ويوفر للعملاء آلية أكثر سهولة لإدارة الأقساط والالتزامات الشهرية وفق المواعيد والقيم المتفق عليها.

وتجمع المنصة بين قدرات بنفت في خدمات الدفع ومركز البحرين للمعلومات الائتمانية، بما يوفر للمؤسسات المالية أدوات تغطي مراحل الإقراض بدءاً من تقييم الجدارة الائتمانية وصولاً إلى تحصيل الدفعات.

وقالت لطيفة المطوع، مدير عام مساعد لمركز البحرين للمعلومات الائتمانية، إن تنامي الاهتمام بالخدمة يعكس توجه السوق نحو مسارات إقراض رقمية أكثر سلاسة، مشيرة إلى أن دمج البيانات الائتمانية مع آليات السداد الرقمي يمكن أن يساعد المؤسسات المالية على تحسين كفاءة الإجراءات وتجربة العملاء.

بدورها، قالت شفق الكوهجي، مدير عام مساعد لخدمات الدفع في بنفت، إن الخدمة توفر آلية موثوقة لتنظيم الاستحقاقات المتكررة وتنفيذها وفق تعليمات معتمدة مسبقاً، بما يساعد على خفض المعالجة التشغيلية وتحسين انتظام التحصيل.

وأضافت أن استخدام الخدمة لا يقتصر على الإقراض، إذ يمكن توظيفها في قطاع التأمين لتحصيل الأقساط وفق جداول السداد المتفق عليها.

وتأتي الخدمة ضمن جهود بنفت لتعزيز تكامل البنية التحتية المالية الرقمية في البحرين، وتوسيع نطاق الحلول التي تربط بين المدفوعات والمعلومات الائتمانية لدعم نمو الخدمات المالية الرقمية في السوق المحلية.

"فيرتو ثينكو" تطور «Kinetic8» لكشف الأصول الرقمية والثغرات

تستعد شركة «فيرتو ثينكو» البحرينية لإجراء تحسينات وإضافة خدمات جديدة إلى منصتها للأمن السيبراني «Kinetic8»، التي ترصد الأصول الرقمية داخل المؤسسات وتكشف الثغرات والمخاطر الأمنية، بهدف تعزيز قدرة الشركات على اكتشاف نقاط الضعف قبل استغلالها في الهجمات الإلكترونية.

وتوفر المنصة لفرق تقنية المعلومات والأمن السيبراني رؤية موحدة ومحدثة للبيئة التقنية، من خلال حصر الأجهزة والأنظمة السحابية والحسابات والتطبيقات والشهادات الرقمية وغيرها، وربطها ضمن خريطة واحدة تساعد على تحديد نقاط الدخول المحتملة وترتيب المخاطر وفقًا لأهميتها.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة محمود عبدالهادي الأدرج إن «Kinetic8» تتمكن عادة من اكتشاف ما بين 30 و40% من الأصول الرقمية غير المحمية، ما يساعد المؤسسات على إغلاق ثغرات قد تشكل نقاط دخول للهجمات السيبرانية.

ولا تقتصر المنصة على اكتشاف الأصول والثغرات، بل تعمل على معالجة مشكلة «ضجيج التنبيهات» الناتج عن

تعدد أنظمة الحماية، من خلال توحيد التنبيهات وتقليل المتكرر والمتضارب منها بنسبة تصل إلى 90%، بما يسمح لفرق الأمن بالتركيز على التهديدات الفعلية.

كما تعتمد «Kinetic8» على تقييم المخاطر استنادًا إلى الأدلة وترتيب الأولويات، إلى جانب المراقبة المستمرة للشهادات الرقمية وبروتوكولات التشفير، بهدف اكتشاف المشكلات الأمنية قبل تحولها إلى ثغرات قابلة للاستغلال.

وفي جانب الامتثال، أوضح أن المنصة صممت لتتوافق مع الأطر التنظيمية في السعودية ودول الخليج، بما يتيح إعداد تقارير امتثال جاهزة للمدققين والجهات المعنية، ويقلل الوقت والموارد المطلوبة للتحضير لعمليات التدقيق والزيارات التنظيمية.

مركز ناصر العلمي والتقني يطور منصة ذكية لتحليل الإنفاق في "بابكو للتكرير"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن مركز ناصر العلمي والتقني نجاحه في تطوير وتنفيذ منصة ذكية لتحليل الإنفاق باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في شركة بابكو للتكرير، التابعة لبابكو إنرجيز، في مشروع يستهدف رفع كفاءة المشتريات وتحسين حوكمة الإنفاق وتعزيز القرارات المبنية على البيانات.

ويمثل المشروع تطبيقًا عمليًا للذكاء الاصطناعي في إدارة العمليات المؤسسية، إذ تعمل المنصة على تحليل وتصنيف بيانات المشتريات بصورة آلية، وتحويل كميات كبيرة من السجلات والبيانات التاريخية إلى مؤشرات تساعد المختصين على فهم أنماط الإنفاق وتحديد فرص رفع الكفاءة.

وطور فريق البحوث والتطوير في الذكاء الاصطناعي بمركز ناصر العلمي والتقني النظام بالاعتماد على تقنيات تعلم الآلة والتحليلات المتقدمة.

وتعمل المنصة على تصنيف بيانات المشتريات تلقائيًا وفق التصنيف الموحد للمنتجات والخدمات «UNSPSC»، مستندة إلى تحليل السجلات التاريخية وبيانات المشتريات.

ومن شأن أتمتة هذه العملية رفع دقة التصنيف وتقليل الاعتماد على العمل اليدوي، فضلًا عن تحسين جودة البيانات المستخدمة في إعداد التحليلات واتخاذ القرارات.

وتكتسب دقة تصنيف المشتريات أهمية في المؤسسات الكبرى، إذ توفر صورة أكثر وضوحًا عن اتجاهات الإنفاق وتوزيعه، وتساعد على تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين شروط الشراء أو توحيد الاحتياجات أو تحقيق كفاءة أكبر في التكاليف.

وتتيح المنصة للمختصين في «بابكو للتكرير» متابعة أنماط الإنفاق وتحليلها وفق مجموعة واسعة من المتغيرات، تشمل الموردين والفئات والوحدات الإدارية والمشترين والعملات.

كما تصدر تقارير وتحليلات ذكية تساعد على استكشاف فرص تحسين الكفاءة وتعزيز فعالية عمليات الشراء، بما يمنح فرق العمل رؤية أكثر شمولًا حول كيفية توزيع الإنفاق داخل المؤسسة.

ويتضمن النظام واجهة متخصصة تتيح للمستخدمين مراجعة التصنيفات التي ينتجها الذكاء الاصطناعي وتعديلها وتحديثها عند الحاجة، في نموذج يجمع بين الأتمتة والمراجعة البشرية للمحافظة على جودة البيانات ودقتها.

ولا تتوقف أهمية المشروع عند أتمتة تصنيف البيانات، إذ يمكن للتحليلات الناتجة عن المنصة دعم عمليات التخطيط الاستراتيجي وترشيد الإنفاق وإدارة المشتريات بصورة أكثر كفاءة.

فوجود قاعدة بيانات موحدة ومصنفة بصورة دقيقة يتيح للمؤسسة التعرف بصورة أسرع على اتجاهات الإنفاق، وتوزيع المشتريات بين الموردين والفئات المختلفة، ورصد الفرص المحتملة لتحسين إدارة الموارد.

ويمثل ذلك تحولًا من استخدام البيانات لأغراض التوثيق والمتابعة فقط إلى توظيفها كأداة لدعم القرار وتحسين الكفاءة التشغيلية والمالية.

ويعكس المشروع توجه مركز ناصر العلمي والتقني نحو تطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي متخصصة يمكن توظيفها لمعالجة احتياجات فعلية في القطاعات الاقتصادية والصناعية بالمملكة.

كما يشكل التعاون مع «بابكو للتكرير» نموذجًا لتوظيف البحث والتطوير المحلي في بناء حلول رقمية للمؤسسات الكبرى، بدلًا من اقتصار استخدام الذكاء الاصطناعي على التطبيقات العامة.

صندوق الاستثمارات السعودي يستثمر 26.4 مليار دولار في "سبيس إكس"

عزز صندوق الاستثمارات العامة السعودي انكشافه على قطاعات التكنولوجيا والفضاء بإضافة استثمار ضخم في شركة «سبيس إكس» التابعة لإيلون ماسك إلى محفظته خلال الربع الثاني من 2026، بقيمة تقدر بنحو 26.38 مليار دولار.

وأظهر أحدث إفصاح للصندوق في نموذج «13F» استحواذه على نحو 154.15 مليون سهم من الفئة «أ» في «سبيس إكس»، في واحدة من أبرز الإضافات إلى محفظته الاستثمارية خلال الفترة.

وتأتي الصفقة ضمن استراتيجية الصندوق، الذي تتجاوز قيمة أصوله 1.2 تريليون دولار ويمتلك استثمارات في أكثر من 220 شركة، للتوسع في القطاعات المستقبلية ذات النمو المرتفع، ومن بينها التكنولوجيا والفضاء والتنقل والألعاب والترفيه.

وبحسب بيانات الإفصاح، بلغت القيمة المسجلة لحصة الصندوق في «سبيس إكس» نحو 26.38 مليار دولار، ما يجعل الاستثمار من المراكز الكبيرة في محفظته للأسهم الأميركية المعلنة.

وتكتسب الخطوة أهمية بالنظر إلى المكانة التي تحتلها «سبيس إكس» في اقتصاد الفضاء العالمي، مع توسع أنشطتها في إطلاق الصواريخ والأقمار الاصطناعية والاتصالات الفضائية.

وكانت الشركة قد دخلت سوق الأسهم في يونيو 2026، وارتفع سهمها بنحو 20% في أول أيام التداول، قبل أن يتراجع لاحقًا، ليصبح أقل بنحو 9% من سعر الطرح العام الأولي.

ولم يكشف الإفصاح عن تغييرات جوهرية أخرى في المراكز الرئيسية للصندوق خلال الربع الثاني.

واستمر صندوق الاستثمارات العامة في امتلاك نحو 177.1 مليون سهم في شركة السيارات الكهربائية «لوسيد»، إلى جانب 72.8 مليون سهم في «أوبر تكنولوجيز».

كما أظهر التقرير امتلاك الصندوق 24.8 مليون سهم في شركة «إلكترونيك آرتس»، إضافة إلى نحو 1.28 مليون سهم في «كلاريتيف».

ويضيف الاستثمار في «سبيس إكس» بعدًا جديدًا إلى المحفظة الدولية للصندوق، التي شهدت خلال السنوات الماضية توسعًا في عدد من القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والترفيه والنقل والتقنيات المستقبلية.

ويأتي ذلك بالتوازي مع تحركات الصندوق لتعزيز استثماراته في قطاع الألعاب، ومن بينها الاستحواذ الكامل مؤخرًا على «إلكترونيك آرتس»، فضلًا عن استثماره طويل الأجل في «لوسيد» بقطاع المركبات الكهربائية.

ويمثل دخول «سبيس إكس» إلى المحفظة انتقالًا إلى قطاع آخر يتوقع أن يشهد توسعًا عالميًا كبيرًا خلال العقود المقبلة، مع نمو اقتصاد الأقمار الاصطناعية والاتصالات وخدمات الإطلاق والاستكشاف الفضائي.

ولا تقتصر أهمية الصفقة على حجمها، بل على موقعها ضمن التحول الأوسع في استراتيجية الاستثمارات السعودية نحو بناء تعرض طويل الأجل للقطاعات التي يمكن أن تقود الاقتصاد العالمي مستقبلًا.

فإلى جانب الاستثمارات المحلية المرتبطة بمشاريع «رؤية السعودية 2030»، يستخدم صندوق الاستثمارات العامة محفظته الدولية لبناء مراكز في شركات عالمية تعمل في مجالات التكنولوجيا والنقل والترفيه والابتكار.

وبقيمة تتجاوز 26 مليار دولار، يضع الاستثمار الجديد «سبيس إكس» في موقع متقدم داخل محفظة الصندوق المعلنة، ويمنح صندوق الاستثمارات العامة انكشافًا مباشرًا على واحدة من أبرز الشركات العاملة في اقتصاد الفضاء العالمي.

«Luce».. أول سيارة كهربائية من "فيراري" تباع بـ40 مليون دولار

سجلت سيارة «Luce» الكهربائية، أول طراز كهربائي بالكامل من فيراري، رقماً قياسياً بعدما بيعت نسخة مخصصة منها مقابل 40 مليون دولار خلال مزاد خيري أقيم ضمن أسبوع مونتيري للسيارات في ولاية كاليفورنيا الأميركية.

وجاء السعر الاستثنائي رغم الجدل الذي رافق الكشف عن السيارة وردود الفعل المتباينة تجاه تصميمها، ليشكل المزاد اختباراً مختلفاً لجاذبية أول سيارة كهربائية في تاريخ العلامة الإيطالية العريقة.

وقالت دار «سوذبيز»، التي نظمت المزاد، إن السيارة المعروضة ضمن برنامج Tailor Made مثلت فرصة نادرة لاقتناء أول هيكل إنتاجي ضمن مشروع «Luce»، وتميزت بطلاء شبه لامع ومكونات جرى تصميمها خصيصاً للنسخة.

ولم تكشف الدار عن هوية المشتري، فيما ستذهب عائدات الصفقة إلى مؤسسة فيراري لدعم برامجها التعليمية.

وتبرز ضخامة الصفقة عند مقارنتها بالسعر المعلن للطراز، إذ كشفت فيراري قبل نحو ثلاثة أشهر عن سيارتها الكهربائية الأولى بسعر يبلغ 550 ألف يورو، أي نحو 640 ألف دولار.

وبذلك تجاوز سعر النسخة المباعة في المزاد 62 ضعفاً تقريباً السعر الأساسي المعلن للسيارة، مدفوعاً بخصوصية النسخة وأهميتها باعتبارها أول هيكل إنتاجي ضمن المشروع، إلى جانب الطابع الخيري للمزاد.

ويتيح برنامج «Tailor Made» لعملاء فيراري تخصيص سياراتهم وفق مواصفات حصرية، وهو النشاط الذي بات يمثل أحد مصادر النمو المهمة للشركة.

يمثل إطلاق «Luce» تحولاً مهماً في مسيرة فيراري، التي بنت هويتها لعقود حول محركات الاحتراق الداخلي عالية الأداء، في وقت بدأت فيه شركات سيارات رياضية أخرى، من بينها بورشه ولامبورغيني، إعادة تقييم طموحاتها في سوق السيارات الكهربائية وسط ضعف الطلب.

وكان إطلاق السيارة قد أثار ردود فعل متباينة، خصوصاً تجاه تصميمها، بعد موجة من التوقعات المرتفعة سبقت الكشف الرسمي عنها.

وأكد الرئيس التنفيذي لفيراري بينيديتو فينيا أن الشركة تراعي اختلاف تفضيلات عملائها، متوقعاً اهتمام قاعدة زبائن فيراري الحالية بالطراز الكهربائي، إلى جانب قدرته على جذب شريحة جديدة من المشترين.

وفي مؤشر على قوة أعمال الشركة، رفعت فيراري الشهر الماضي توقعاتها السنوية بعد نتائج فصلية تجاوزت تقديرات وول ستريت، مدعومة بطلب أقوى من المتوقع على خدمات تخصيص السيارات، فيما ارتفع سهمها المدرج في ميلانو بنحو 12% منذ بداية العام.

طيران الخليج تطلق رحلات كوالالمبور بأسعار تبدأ من 65 دينارًا

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت طيران الخليج طرح أسعار ترويجية خاصة على رحلاتها المباشرة الجديدة بين البحرين وكوالالمبور، تبدأ من 65 دينارًا بحرينيًا للاتجاه الواحد على الدرجة السياحية، بالتزامن مع إقامة جائزة البحرين الكبرى للفورمولا وان 2026 في ماليزيا.

وتفتح الناقلة باب الحجز على العرض خلال الفترة من 15 إلى 21 أغسطس الجاري، فيما يسري على السفر من 29 سبتمبر 2026 وحتى 27 مارس 2027، وتشمل الأسعار المعلنة جميع الضرائب والرسوم.

وتكتسب الحملة أهمية إضافية مع استعداد طيران الخليج لتدشين خدماتها المباشرة إلى العاصمة الماليزية في 29 سبتمبر المقبل، بما يضيف وجهة رئيسية في جنوب شرق آسيا إلى شبكة الناقلة ويوفر للمسافرين من البحرين ربطًا مباشرًا مع كوالالمبور.

ويتزامن تدشين الرحلات مع جائزة البحرين الكبرى للفورمولا وان 2026 في ماليزيا، حيث تسعى طيران الخليج إلى الاستفادة من الحدث الرياضي العالمي لتعزيز الطلب على خطها الجديد وربط السوق البحرينية مباشرة بكوالالمبور.

وتأتي الخطوة ضمن تحرك أوسع للاستفادة من السباق في الترويج السياحي للبحرين وماليزيا، خصوصًا مع استضافة حلبة سيبانغ الدولية للسباق خلال الفترة من 2 إلى 4 أكتوبر، بعد أيام قليلة من بدء الرحلات المباشرة لطيران الخليج.

وبصفتها الراعي الرئيسي للجائزة، تستهدف الناقلة نقل المشجعين والزوار إلى الحدث، بالتوازي مع تقديم ماليزيا كوجهة لقضاء عطلات أطول تتجاوز عطلة نهاية أسبوع السباق.

وتعتزم "عطلات طيران الخليج" طرح باقات مصممة خصيصًا لزوار سباق الفورمولا وان، تجمع بين تذاكر الطيران والإقامة وخدمات النقل من وإلى المطار، إضافة إلى تجارب مرتبطة بالسباق.

وستوفر الباقات خيارات مرنة لمختلف الميزانيات، سواء للمسافرين الراغبين في حضور السباق فقط أو لمن يخططون لتمديد إقامتهم واستكشاف وجهات أخرى في ماليزيا.

ويمنح توقيت تشغيل الخط، قبل أيام من انطلاق السباق، الناقلة فرصة لبناء حركة سفر مرتبطة بالحدث منذ الرحلات الأولى، قبل توسيع قاعدة الطلب لتشمل حركة السياحة والسفر بين البحرين وماليزيا على مدار الموسم.

وتراهن طيران الخليج على الجاذبية السياحية لكوالالمبور، التي تجمع بين التسوق والترفيه والمطاعم والمعالم الثقافية، إلى جانب موقعها كبوابة للوصول إلى العديد من الوجهات الماليزية.

وتضم العاصمة معالم رئيسية، من بينها أبراج بتروناس التوأمية، فضلًا عن الأسواق والأحياء الترفيهية والوجهات العائلية، فيما يمكن للمسافرين استخدام كوالالمبور كنقطة انطلاق لاستكشاف مناطق أخرى في البلاد.

ويمثل تشغيل الرحلات المباشرة خطوة من شأنها دعم حركة السياحة في الاتجاهين، خصوصًا مع تنامي التعاون السياحي بين البحرين وماليزيا والاستفادة من الفعاليات الرياضية الدولية في تنشيط حركة السفر والترويج للوجهتين.

وتتوفر الأسعار الترويجية عبر قنوات الحجز التابعة لطيران الخليج ووكلاء السفر المعتمدين حتى 21 أغسطس، على أن تبدأ أولى الرحلات المباشرة إلى كوالالمبور في 29 سبتمبر.

"فنادق الخليج" تعزز توسعها في أفريقيا بإدارة مشروع فاخر في نيروبي

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقّعت مجموعة فنادق الخليج مذكرة تفاهم مع شركة «سيلفا جيجيري المحدودة» لإدارة وتشغيل مشروع "فندق وسكن سيلفا جيجيري" في العاصمة الكينية نيروبي، في خطوة جديدة ضمن استراتيجية المجموعة البحرينية للتوسع في الأسواق الدولية.

ويمثل المشروع ثاني عقد لإدارة الفنادق تبرمه المجموعة في شرق أفريقيا، بعد تشغيل منتجع «أوشن بارادايس» في زنجبار، كما يأتي ضمن استراتيجية نمو مجموعة فنادق الخليج للفترة 2026–2030، التي تستهدف التوسع في الأسواق الأفريقية ومنطقة المحيط الهندي.

ومن المقرر أن تبدأ أعمال إنشاء المشروع خلال أغسطس الجاري، على أن يتم افتتاحه في عام 2028، وسيضم نحو 250 وحدة تتوزع بين الغرف الفندقية والشقق السكنية الفاخرة التي ستعمل ضمن برنامج للتأجير المشترك.

ويقع المشروع في منطقة "جيجيري"، إحدى أبرز المناطق الدبلوماسية في نيروبي، بالقرب من مكتب الأمم المتحدة وعدد من السفارات والمنظمات الدولية.

ويستهدف المشروع، من خلال موقعه، شريحة من الدبلوماسيين والمقيمين الدوليين وكبار التنفيذيين والمسافرين، عبر توفير تجربة تجمع بين الخدمات الفندقية والإقامة السكنية الفاخرة.

وسيضم المشروع مجموعة من المطاعم والمقاهي، ومرافق متكاملة للصحة واللياقة البدنية، ومساحات عمل تنفيذية مشتركة، إلى جانب مركز مؤتمرات مخصص لاستضافة الفعاليات الدبلوماسية وفعاليات الشركات والاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض.

وبعد توقيع مذكرة التفاهم، انتقل الطرفان إلى المرحلة التالية من تطوير المشروع، فيما من المقرر أن يحمل الفندق والشقق السكنية إحدى العلامات التجارية العالمية في قطاع الضيافة الفاخرة، على أن يتم الكشف عن هويتها بعد استكمال اتفاقيات الإدارة النهائية.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة فنادق الخليج، أحمد جناحي، إن الاتفاقية تمثل محطة استراتيجية ضمن خطط المجموعة للتوسع في الأسواق الأفريقية، مشيرًا إلى أن كينيا تعد من أسواق الضيافة الواعدة في القارة، مدعومة بمقوماتها السياحية والتجارية والطلب المتزايد على المشاريع الفندقية المتميزة.

وأوضح أن المشروع يتماشى مع استراتيجية المجموعة للنمو وفق نموذج "الأصول الخفيفة"، من خلال تطوير منصة تشغيل الفنادق لصالح أطراف ثالثة، بما يسمح للمجموعة بالتوسع في أسواق جديدة دون الاعتماد بصورة أساسية على تملك الأصول الفندقية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «سيلفا جيجيري» بشار محمد محمد إن الشراكة تمثل خطوة رئيسية نحو تنفيذ الرؤية طويلة الأجل للمشروع في إحدى أهم المناطق الدبلوماسية في نيروبي.

وأضاف أن المشروع يستهدف الاستفادة من المكانة المتنامية للعاصمة الكينية كمركز إقليمي للدبلوماسية والأعمال والاستثمار، فيما ستوفر مجموعة فنادق الخليج خبراتها التشغيلية والفنية لإدارة المشروع.

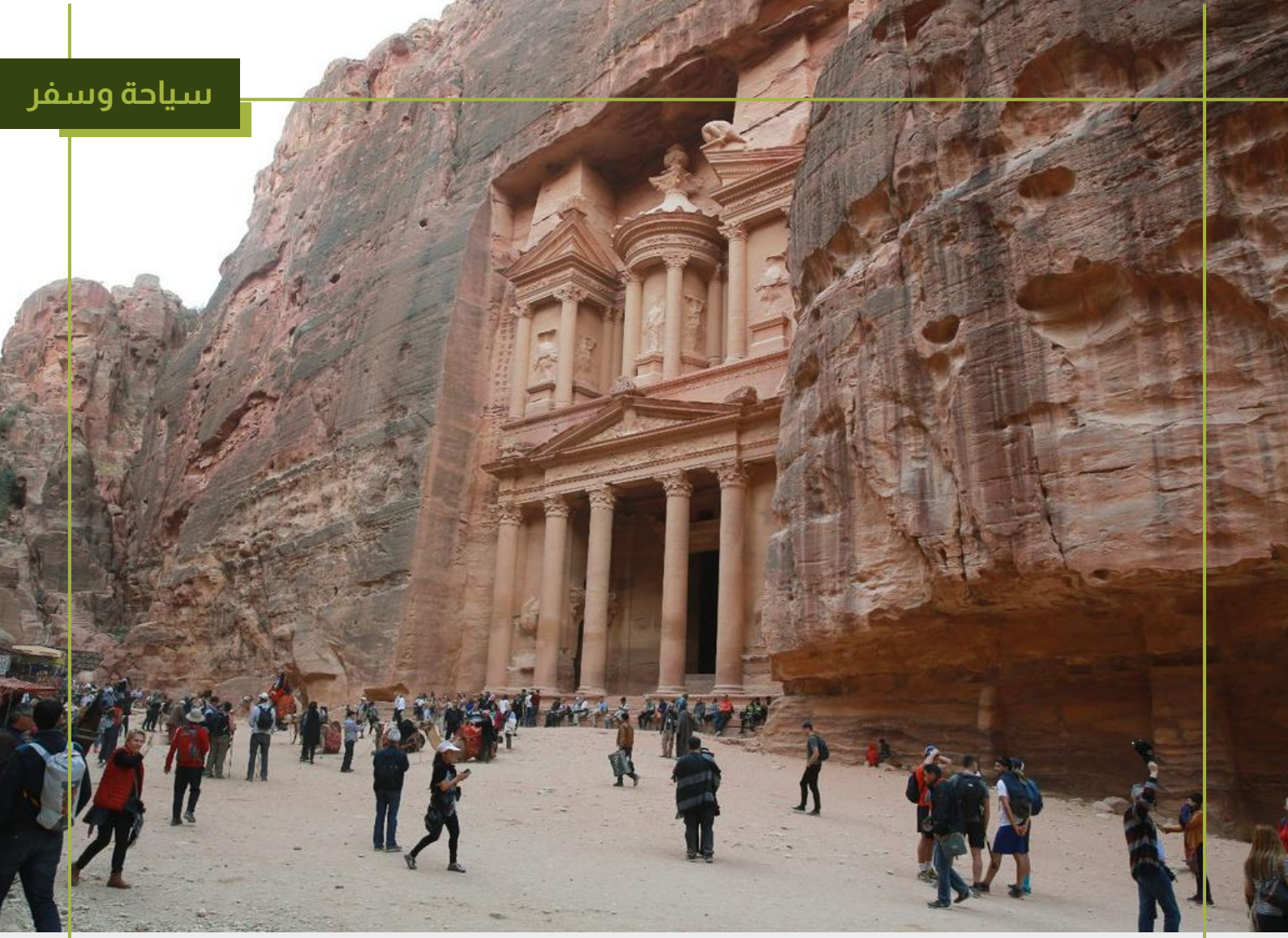

4.418 مليار دولار الدخل السياحي للأردن في 7 أشهر

سجل الدخل السياحي في الأردن نموًا قويًا خلال يوليو 2026 بنسبة 24.9% على أساس سنوي، ليصل إلى نحو 926.2 مليون دولار، ما أسهم في تقليص التراجع المسجل منذ بداية العام بصورة كبيرة.

وأظهرت البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي الأردني أن التحسن المسجل خلال يوليو دفع الدخل السياحي خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026 إلى نحو 4.418 مليار دولار، بانخفاض طفيف لا يتجاوز 0.2% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ويعكس الأداء خلال يوليو تعافيًا ملحوظًا في التدفقات السياحية، بعدما تأثر القطاع خلال فترات سابقة من العام بالمتغيرات التي شهدتها المنطقة.

وكشفت البيانات عن تفاوت أداء الدخل السياحي بحسب جنسيات الزوار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام.

وسجل الدخل السياحي المتأتي من السياح العرب نموًا بنسبة 12.8%، فيما ارتفع الدخل من الجنسيات الآسيوية بنسبة 3.9%.

وفي المقابل، انخفض الدخل السياحي من الأردنيين المغتربين بنسبة 8.9%، ومن حاملي الجنسية الأميركية بنسبة 20.6%، بينما تراجع من الجنسيات الأوروبية بنسبة 24.7% ومن الجنسيات الأخرى بنسبة 39.7%.

ورغم هذه التراجعات، ساهم النمو المسجل من الأسواق العربية والآسيوية، إلى جانب القفزة في إيرادات يوليو، في احتواء انخفاض الدخل السياحي الإجمالي منذ بداية العام عند 0.2%.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع الإنفاق السياحي للأردنيين والمقيمين في الخارج خلال يوليو بنسبة 0.3% ليصل إلى 248.1 مليون دولار.

لكن على مستوى الأشهر السبعة الأولى من 2026، سجل الإنفاق السياحي انخفاضًا بنسبة 7.5% ليبلغ نحو 1.154 مليار دولار.

وتبرز أرقام يوليو تحسنًا في أداء أحد القطاعات المهمة للاقتصاد الأردني، مع نجاح الارتفاع القوي في الإيرادات خلال الشهر في تعويض الجزء الأكبر من التراجع المتراكم منذ بداية العام.

"أرامكو" و"معادن" تؤسسان مشروعًا للتنقيب عن النحاس والمعادن

أعلنت أرامكو السعودية و«معادن» توقيع اتفاقية مساهمين لتأسيس مشروع مشترك لاستكشاف المعادن وتعدين الصخور الصلبة في المملكة، بهدف الاستفادة من الإمكانات المعدنية وتعزيز موقع السعودية في سلاسل القيمة العالمية للمعادن.

وبموجب الاتفاقية، تمتلك «معادن» 51% من المشروع مقابل 49% لأرامكو، فيما يتركز النشاط بصورة رئيسية على النحاس، إلى جانب الزنك والرصاص والعناصر الأرضية النادرة وغيرها من المعادن المرتبطة بتحول الطاقة.

وسيركز المشروع على استكشاف «المنطقة الرابعة» أو المنطقة التحولية ضمن الرف العربي، التي تمتد على نحو 182 ألف كيلومتر مربع، أي ما يعادل نحو 10% من مساحة المملكة.

ويجمع المشروع بين خبرات «معادن» في الاستكشاف والتعدين والتطوير، وقاعدة البيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية التي بنتها أرامكو على مدى أكثر من 90 عامًا من أعمالها في المملكة.

وسيستفيد المشروع من الذكاء الاصطناعي والحوسبة عالية الأداء والخوارزميات المتقدمة لتحليل البيانات وتحديد المناطق ذات الاحتمالات الأعلى لوجود النحاس والمعادن ذات القيمة الاقتصادية، بما يساعد على تسريع أعمال الاستكشاف وخفض تكلفتها.

وقال نائب الرئيس للمعادن التحويلية في أرامكو، صالح محمد الصالح، إن الشراكة ستوظف المخزون الضخم من البيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتراكمة لدى الشركة، إلى جانب خبرات «معادن» والتقنيات المتقدمة، لتسريع اكتشاف المعادن المهمة لتحول الطاقة.

من جانبه، قال النائب التنفيذي للرئيس للاستكشاف في «معادن» داريل كلارك إن الشراكة تتيح التحرك بوتيرة أسرع والاستكشاف بصورة أكثر كفاءة للوصول إلى فرص معدنية جديدة.

ويمثل النحاس محورًا رئيسيًا للمشروع، في ظل الطلب العالمي المتزايد عليه واستخداماته في المركبات الكهربائية وشبكات الكهرباء وتخزين الطاقة ومشروعات الطاقة المتجددة. وتقدر قيمة سوق النحاس عالميًا بنحو 250 مليار دولار حاليًا، مع توقعات بتجاوزها 400 مليار دولار بحلول 2035.

ومن المتوقع أن يسهم المشروع في دعم نمو قطاع التعدين السعودي وتعزيز دور المملكة في سلاسل توريد المعادن العالمية، فيما يظل تأسيس المشروع ودخول اتفاقيات الشركاء حيز التنفيذ خاضعين لاستيفاء الشروط والموافقات التنظيمية والداخلية اللازمة.

الذهب يواصل مكاسبه قرب 4400 دولار بدعم تراجع الدولار

واصل الذهب مكاسبه الممتدة لأسبوعين مدعومًا بتراجع الدولار بعد بيانات أمريكية أظهرت ضعف مبيعات التجزئة وثقة المستهلكين، ما خفف المخاوف من رفع وشيك لأسعار الفائدة.

وتداول المعدن الأصفر قرب 4400 دولار للأونصة، بعدما أنهى الأسبوع الماضي مرتفعًا بنحو 1%، فيما صعدت الفضة 1.3% إلى 65.54 دولار للأونصة، بعد ارتفاعها 2% الأسبوع الماضي.

وانخفض مؤشر الدولار بنحو 0.2%، ما جعل الذهب المقوم بالعملة الأمريكية أقل تكلفة لحائزي العملات الأخرى، في وقت ساهمت فيه البيانات الاقتصادية الأخيرة في الحد من توقعات تشديد السياسة النقدية الأمريكية.

وجاء صعود الذهب في الأسابيع الأخيرة مدعومًا أيضًا بتجدد شهية المستثمرين وزيادة مشتريات البنوك المركزية، خصوصًا الصين، حيث نجح المعدن في استعادة مستوى 4000 دولار للأونصة وتجاوز متوسطه المتحرك لـ100 يوم للمرة الأولى منذ أبريل.

ويراقب المستثمرون تطورات الجهود المتعلقة بإعادة فتح المضيق، بالتزامن مع استمرار التقلبات في أسعار النفط، وسط مخاوف من أن يؤدي أي تصعيد جديد إلى ارتفاع تكاليف الطاقة عالميًا.

صافي أرباح أوكيو للاستكشاف والإنتاج يتجاوز 199 مليون ريال عُماني

حققت شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج نموًا بنسبة 19.4% في صافي أرباحها خلال النصف الأول من عام 2026، لتصل إلى نحو 199 مليون ريال عُماني، متجاوزة معدل نمو الإيرادات البالغ 12%، في مؤشر على تحسن الأداء التشغيلي وكفاءة ضبط التكاليف بالتزامن مع ارتفاع الإنتاج.

وجاء نمو الإيرادات مدعومًا بارتفاع حجم مبيعات النفط الخام والمكثفات إلى 11.6 مليون برميل، إلى جانب ارتفاع متوسط سعر النفط المحقق بنسبة 8% ليصل إلى 80.9 دولار للبرميل.

وارتفع التدفق النقدي المعدل من العمليات التشغيلية بنسبة 14.1% على أساس سنوي ليبلغ 331.2 مليون ريال عُماني، مستفيدًا من تحسن أسعار السلع الأساسية وزيادة حجم المبيعات.

وأظهرت النتائج المالية المدققة أن الشركة استثمرت 132 مليون ريال عُماني كنفقات رأسمالية منذ بداية العام، تضمنت 128 مليون ريال في أصول النفط والغاز، ونحو 3.5 مليون ريال في أعمال الاستكشاف، ضمن خططها لتوسيع العمليات ودعم النمو المستقبلي.

وقفز العائد على رأس المال المشغل إلى 67%، مقارنة مع 51.5% في النصف الأول من 2025، بما يعكس نمو الأرباح وتحسن كفاءة توظيف رأس المال.

وعززت الشركة مركزها المالي بحصولها للمرة الأولى على تصنيف ائتماني بدرجة استثمارية «BBB-» مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالتي «ستاندرد آند بورز» و«فيتش».

وبلغ متوسط إجمالي الإنتاج 228.2 ألف برميل نفطي مكافئ يوميًا، بزيادة 2.7% عن الفترة المقابلة من 2025، وتوزع الإنتاج بواقع 53% للنفط و47% للغاز.

وفي الوقت نفسه، حافظت الشركة على تكلفة تشغيلية تقل عن 10 دولارات للبرميل النفطي المكافئ، في إطار استمرار الانضباط في إدارة التكاليف.

وأنجزت الشركة أعمال الصيانة الدورية الشاملة لمحطة معالجة الغاز في منطقة الامتياز 60 خلال 8 أيام، أي قبل الموعد المحدد بسبعة أيام، مع تسجيل أكثر من 45 ألف ساعة عمل آمنة دون إصابات أو حوادث.

وواصلت «أوكيو للاستكشاف والإنتاج» توسيع محفظتها، حيث ساهمت الإنجازات الاستكشافية في منطقتي الامتياز 60 و48 في دعم نمو الإنتاج على المدى القريب، بالتزامن مع إحراز تقدم في عمليات الاستكشاف بمناطق الامتياز 11 و18 و47 و54.

كما استحوذت الشركة على حصة 35% في منطقة الامتياز 27، ووقعت اتفاقيات لمنطقة الامتياز البحرية 80 بالشراكة مع شركة النفط التركية، إضافة إلى دخولها منطقة الامتياز البحرية 18 بالشراكة مع «بتروناس».

وفي مشروع مرسى للغاز الطبيعي المسال، تجاوزت نسبة إنجاز أعمال الإنشاءات 55%، في خطوة تدعم استراتيجية الشركة طويلة الأجل للنمو المتكامل في قطاع الغاز.

"المبرّة الخليفية" تطلق أول برنامج تدريبي دولي لطلبة "رايات" في الصين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت مؤسسة المبرّة الخليفية، من خلال برنامج "رايات" للمنح الدراسية، إطلاق أول برنامج تدريبي دولي لطلبتها خارج مملكة البحرين، بالتعاون مع سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة وكلية تشينغداو المهنية والتقنية للموانئ.

ويشارك في البرنامج 4 من طلبة الهندسة البحرينيين المبتعثين من المؤسسة، ليشكلوا أول وفد من البحرين ومنطقة الشرق الأوسط يخوض هذه التجربة التدريبية في الكلية الصينية.

ويقام البرنامج في الصين على مدى أسبوعين، خلال الفترة من 18 أغسطس وحتى 2 سبتمبر 2026، ويستهدف إكساب الطلبة خبرات عملية متقدمة وتعريفهم بأحدث التقنيات والممارسات المهنية، بما يعزز جاهزيتهم لسوق العمل ويوسع خبراتهم الدولية.

وتعد كلية تشينغداو المهنية والتقنية للموانئ أول مؤسسة تعليمية متخصصة في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية في الصين، وتقدم برامج في مجالات تشغيل الموانئ والتكنولوجيا البحرية وإدارة اللوجستيات الحديثة.

ويركز البرنامج على التدريب العملي وتنمية المهارات المهنية ضمن بيئة تجمع بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق، بما يتيح للطلبة الاطلاع بصورة مباشرة على التجربة الصينية في المجالات التقنية والهندسية.

وجرى اختيار الطلبة الأربعة وفق معايير أكاديمية وتخصصية، في إطار توجه المؤسسة إلى توفير تجارب دولية تسهم في صقل مهارات الطلبة وتعزيز التبادل المعرفي والثقافي.

وأكدت سمو الشيخة زين بنت خالد آل خليفة، رئيس مجلس أمناء مؤسسة المبرّة الخليفية، أن البرنامج يمثل امتدادًا لالتزام المؤسسة بتوفير فرص تعليمية وتدريبية تواكب تطلعات الطلبة واحتياجات سوق العمل.

وأعربت عن فخرها بإطلاق أول برنامج تدريبي دولي لطلبة «رايات» خارج البحرين، مؤكدة أن التجارب الدولية تسهم في توسيع مدارك الطلبة وصقل مهاراتهم وتعزيز قدرتهم على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاعات المهنية.

من جانبه، أكد سفير جمهورية الصين الشعبية لدى مملكة البحرين ني روتشي أهمية البرنامج في تعزيز التعاون التعليمي والتدريبي بين البلدين، مشيرًا إلى أن هذه المبادرات تفتح آفاقًا جديدة أمام الشباب للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية المتقدمة.

الشباب في دول مجلس التعاون يتفوقون عالميًا في المهارات الرقمية

حقق شباب دول مجلس التعاون الخليجي مستويات متقدمة في عدد من مهارات التقنية والاتصالات، متجاوزين نظراءهم على المستوى العالمي بفوارق كبيرة، وفق أحدث البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأظهرت البيانات أن نسبة الشباب الخليجيين الذين يمتلكون مهارات البرمجة بلغت 31.8%، مقابل 6% عالميًا، أي أكثر من خمسة أضعاف المتوسط العالمي، في مؤشر يعكس تنامي القدرات الرقمية لدى شباب المنطقة.

وسجل الشباب الخليجيون نسبة 100% في مهارات نسخ الملفات، مقابل 54% عالميًا، فيما بلغت نسبة امتلاك مهارات التواصل الاجتماعي 95.2%، مقارنة بـ68% على المستوى العالمي.

وامتد التفوق إلى المهارات المرتبطة بالاستخدام الآمن والواعي للتقنية، إذ بلغت نسبة الشباب الخليجيين الذين يمتلكون مهارات التعامل مع إعدادات الخصوصية 75.9% مقابل 34% عالميًا.

وفي مهارات التحقق من المعلومات، سجل شباب دول المجلس نسبة 61.6%، مقارنة بـ24% على المستوى العالمي، ما يعكس اتساع الفارق في عدد من المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة.

وتأتي هذه النتائج في ظل اهتمام دول مجلس التعاون بالاستثمار في التعليم وتنمية رأس المال البشري، إذ بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم في بعض دول المجلس نحو 17% في 2024، مقابل متوسط عالمي يبلغ 12.6%.

وتكتسب المهارات التقنية أهمية متزايدة مع تسارع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ودورها في تعزيز جاهزية الشباب لسوق العمل، ودعم الابتكار وريادة الأعمال والتعلم المستمر، إلى جانب تعزيز الخصوصية والمواطنة الرقمية المسؤولة.

وتعكس المؤشرات توجه دول المجلس نحو إعداد جيل يمتلك المعارف والمهارات اللازمة لمواكبة التحولات التقنية والمشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في وقت أصبحت فيه القدرات الرقمية أحد العناصر الرئيسية في تنافسية الاقتصادات وجاهزيتها للمستقبل.

"غرفة البحرين": 87.5% نموًا في المشاركين بـ "جرب تشتغل"

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتمت غرفة تجارة وصناعة البحرين النسخة الخامسة من برنامج «جرب تشتغل»، الذي تنظمه بالشراكة مع مركز ناصر العلمي والتقني ومدينة الشباب، بمشاركة 60 طالبًا وطالبة تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا، ضمن جهود تأهيل الشباب البحريني وتعريفهم مبكرًا ببيئة العمل ومتطلبات القطاعات المهنية المختلفة.

وشهد البرنامج توسعًا ملحوظًا خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ ارتفع عدد المشاركين من 24 طالبًا وطالبة في 2024 إلى 32 في 2025، وصولًا إلى 60 مشاركًا في 2026، بنمو بلغ 87.5% خلال عام واحد، و150% مقارنة بعام 2024.

وأشادت غرفة البحرين بالتوجيهات المستمرة لسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، لدعم الشباب البحريني والاستثمار في قدراتهم وتوسيع البرامج التي تتيح لهم اكتساب المهارات والخبرات العملية.

وأكدت أن توجيهات سموه بتوسيع نطاق الاستفادة من «جرب تشتغل» وإتاحة المشاركة لأعداد أكبر من الطلبة تعكس الاهتمام بتهيئة الشباب للمستقبل وتعزيز مشاركتهم في مسيرة التنمية.

وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل خالد كانو إن توجيهات سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة تشكل حافزًا لمواصلة البناء على ما حققه البرنامج وتطوير المبادرات الموجهة للشباب، بما يسهم في تنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم.

وأوضح أن «جرب تشتغل» يعكس حرص الغرفة على تمكين الشباب وتهيئتهم لسوق العمل من خلال تجربة عملية مباشرة تنمي مهاراتهم وتعزز ثقتهم بقدراتهم، فضلًا عن تعريفهم في مرحلة مبكرة بطبيعة المهن والقطاعات ومتطلبات بيئة العمل.

وأشار كانو إلى أن التوسع في النسخة الخامسة يعكس الاهتمام المتزايد بالاستثمار في قدرات الشباب، لافتًا إلى أن خوض التجارب المهنية في سن مبكرة يساعد الطلبة على تحديد اهتماماتهم وتوجهاتهم المستقبلية ويعزز جاهزيتهم لدخول سوق العمل.

وسجل عدد المشاركين في البرنامج زيادة بنحو 150% خلال عامين، بعدما قفز من 24 مشاركًا في 2024 إلى 60 في النسخة الحالية.

ويجمع البرنامج بين الإعداد النظري والتطبيق العملي، من خلال ورش ومحاضرات تمهيدية تسبق تجربة تدريبية ميدانية داخل شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بما يتيح للطلبة التعرف مباشرة على مجالات العمل واختيار التجارب التي تتناسب مع اهتماماتهم وطموحاتهم.

وأكد كانو أهمية دور القطاع الخاص كشريك في تأهيل الكفاءات الوطنية الشابة، من خلال توفير فرص التدريب ونقل الخبرات العملية، بما يساعد في بناء جيل أكثر جاهزية لتلبية متطلبات سوق العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن غرفة البحرين ستواصل تطوير البرنامج وتوسيع شراكاتها مع مؤسسات القطاع الخاص والجهات الداعمة، بهدف توفير المزيد من الفرص المهنية للشباب وترسيخ ثقافة العمل والتطوير المهني.

من جانبها، أكدت الشركات والمؤسسات المشاركة والداعمة أهمية استمرار التعاون مع الغرفة في تنفيذ البرامج التي تربط الشباب ببيئة العمل الحقيقية وتساعد في تطوير مهاراتهم بما يتوافق مع احتياجات القطاع الخاص.

شاب في الـ18 يحول "المخازن المهجورة" إلى مشروع مربح

بدأ بـ10 دولارات ووصل إلى 135 ألفًا

حول الأميركي مايكل هاسكل، البالغ من العمر 18 عامًا، هواية البحث عن الكنوز داخل وحدات التخزين المهجورة إلى مشروع تجاري حقق إيرادات بنحو 135 ألف دولار خلال 2025، قبل أن يضيف 85 ألف دولار أخرى إلى مبيعاته بين يناير ومنتصف يوليو 2026.

وتقوم فكرة مشروعه " كنوز مايك الفريدة" على شراء محتويات وحدات التخزين التي تطرح في المزادات، ثم البحث بين مقتنياتها وتقييمها وإعادة بيع القطع التي تحمل قيمة عبر الإنترنت والمزادات.

لكن اللافت أن رحلة هاسكل في عالم التجارة بدأت قبل ذلك بسنوات؛ إذ اعتاد خلال طفولته بيع الكتب عبر الإنترنت وشراء قطع «ليغو» النادرة والاحتفاظ بها حتى يتوقف إنتاجها وترتفع قيمتها.

10 دولارات كانت البداية

جاءت فكرة الدخول في مزادات وحدات التخزين بعدما شاهد هاسكل حلقات من برنامج «Storage Wars»، ليقرر تجربة النشاط بنفسه.

وفي مطلع 2024، دفع 10 دولارات فقط مقابل أول وحدة تخزين يشتريها، ليعثر بداخلها على أسطوانة لثاني أكسيد الكربون باعها لاحقًا مقابل 40 دولارًا.

ورغم تواضع الصفقة، كانت كافية لتفتح أمامه نموذجًا تجاريًا جديدًا.

وبدأ هاسكل إدارة النشاط بالتوازي مع دراسته، حيث كان يقضي عطلات نهاية الأسبوع في تفريغ الوحدات وفرز محتوياتها، ثم يعود إلى المدرسة صباح الاثنين.

450 دولارًا تتحول إلى 36 ألفًا

وجاء التحول الأكبر في مشروعه عندما دفع 450 دولارًا مقابل وحدة تخزين في مانهاتن، ليتبين لاحقًا أنها تعود إلى تاجر الفن أندرو كريسبو.
وكانت المفاجأة داخل الوحدة، حيث عثر هاسكل على لوحة للفنان مان راي وعدد من رسومات الفنان والت كون.
وبيعت الأعمال التي اكتشفها مقابل نحو 36 ألف دولار، أي ما يعادل نحو 80 ضعف المبلغ الذي دفعه لشراء الوحدة بأكملها.
وكانت تلك الصفقة كافية لإقناع أسرته بأن النشاط يتجاوز مجرد هواية، فيما تحولت بالنسبة لهاسكل إلى نموذج للصفقة الاستثنائية التي يبحث عنها في كل وحدة جديدة.

السر ليس فيما تراه

ويقول هاسكل إن النجاح في هذا النشاط لا يعتمد على مشاهدة محتويات الوحدة الظاهرة ومحاولة تخمين قيمتها فقط، وإنما على البحث عن إشارات صغيرة تساعد في رسم صورة عن صاحبها السابق. فتذكار لجامعة، على سبيل المثال، قد لا يحمل قيمة كبيرة في حد ذاته، لكنه يمكن أن يقدم معلومة عن خلفية المالك السابق ونمط حياته، وبالتالي طبيعة الأشياء الأخرى التي قد تكون مخبأة داخل الصناديق.
وبالنسبة لهاسكل، فإن العملية أقرب إلى «ربط النقاط» وجمع الأدلة منها إلى الرهان العشوائي على محتويات مجهولة.

الذكاء الاصطناعي يدخل لعبة البحث عن الكنوز

ولم يكتف الشاب بخبرته الشخصية، بل بدأ توظيف التكنولوجيا لزيادة فرص اكتشاف الوحدات ذات القيمة.
وطوّر مع أصدقائه أداة تعتمد على الذكاء الاصطناعي للبحث عن أسماء وشخصيات بارزة قد تكون مرتبطة بوحدات التخزين المعروضة في المزادات.
كما يستخدم أدوات رقمية للمساعدة في التعرف على القطع التي يعثر عليها، ويقارن أسعار المنتجات المماثلة المباعة عبر منصات التجارة الإلكترونية للوصول إلى تقديرات أقرب لقيمتها السوقية.
ويشتري هاسكل معظم الوحدات بمبالغ لا تتجاوز 500 دولار، لكن العمل الحقيقي يبدأ بعد الشراء، مع تفريغ المحتويات وفرزها وتصويرها وتسعيرها ثم انتظار المشتري.

تتحويل المنزل إلى مستودع

ومع توسع المشروع، تحول منزل والدته في نيوجيرسي بصورة شبه فعلية إلى مستودع للبضائع.
وتنتشر داخله آلاف الكتب والأعمال الفنية والمصابيح والمنحوتات والأثاث والأسطوانات الموسيقية والأحذية والتذكارات، إلى جانب عشرات الصناديق المصنفة والمعدة للبيع.
ويقدر هاسكل عدد الكتب وحدها بما يتراوح بين ألفين و3 آلاف كتاب.
وتختلف سرعة تحويل هذه الموجودات إلى أموال بصورة كبيرة؛ فبعض القطع يجد مشتريًا خلال أسبوعين، بينما قد تبقى قطع أخرى معروضة لعامين كاملين.
وهنا تظهر إحدى أهم حقائق هذا النوع من الأعمال: العثور على الكنز لا يعني بالضرورة تحقيق الربح فورًا، فالسيولة وسرعة البيع والتخزين جزء أساسي من المعادلة.

قصة من «جيل Z» وريادة الأعمال

وتأتي تجربة هاسكل ضمن اتجاه أوسع لدى أبناء «جيل Z» نحو تأسيس مشاريعهم الخاصة والبحث عن مصادر دخل خارج المسارات الوظيفية التقليدية.
وبحسب تقرير لمعهد بنك أوف أميركا، سجلت طلبات تأسيس الأعمال بين أفراد هذا الجيل نموًا خلال يونيو تجاوز بأكثر من الضعف النمو المسجل لدى جيلي الألفية و«X».
وبالنسبة لهاسكل، لم يمنحه المشروع المال فقط، بل أصبح جزءًا من قصته الشخصية وساعده في بناء تجربة مختلفة أثناء التقدم للجامعة.

من المخازن إلى الجامعة

ويستعد هاسكل للانتقال إلى أتلانتا للدراسة في جامعة إيموري، لكنه لم يحسم بعد مصير مشروعه.
ويدرس في الوقت ذاته فرصًا أخرى، من بينها تطوير مرافق للتخزين أو الاستثمار في شراء المنازل وتجديدها، مستفيدًا من الخبرة التي اكتسبها في التقييم والبيع والتفاوض.
وربما كان الدرس الأبرز الذي خرج به الشاب مختلفًا عن الأرباح التي حققها؛ فبعد سنوات من التعامل مع آلاف الأشياء التي اشتراها أصحابها ثم تركوها خلفهم، أصبح أكثر اقتناعًا بشراء كميات أقل والبحث عن المنتجات المستعملة ذات الجودة بدلًا من الاستهلاك المستمر.
وقصة هاسكل تقدم نموذجًا غير تقليدي لريادة الأعمال: 10 دولارات كانت كافية لبدء التجربة، لكن البحث والتحليل والتفاوض والتكنولوجيا كانت الأدوات التي حولتها إلى مشروع يحقق إيرادات من ستة أرقام.

البحرين البحرية القابضة توحّد أصولاً بحرية رئيسية لتعزيز تنافسية القطاع

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة البحرين البحرية القابضة ذ.م.م، الكيان الجديد التابع لشركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)، عن تشكيل مجلس إدارتها وتوحيد عدد من الأصول البحرية الرئيسية تحت مظلتها، في خطوة تهدف إلى تسريع نمو القطاع البحري في مملكة البحرين وتعزيز مكانته إقليمياً ودولياً.

وستضم الشركة في مرحلتها الأولى شركة إتش الظاعن للقوارب، المتخصصة في صناعة القوارب منذ عام 1989، ومجموعة مسار، الرائدة في الخدمات البحرية واللوجستية والمشغلة لأكبر أسطول تجاري لنقل الركاب في البحرين.

ومن شأن توحيد الشركتين تحت كيان واحد تعزيز القدرات التشغيلية، وتوسيع نطاق الأعمال، وتحقيق التكامل بين الخبرات والموارد، بما يدعم التوسع الإقليمي والمنافسة على المستوى العالمي، إلى جانب تنويع مصادر الإيرادات وتقديم حلول بحرية متكاملة.

ويترأس مجلس إدارة شركة البحرين البحرية القابضة معالي الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة، ويضم في عضويته حمد يعقوب المحميد، وفواز أحمد بهزاد، وحسين محمد القصير، والشيخ محمد بن أحمد آل خليفة، والشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة، وبيتر إنسول.

وأكد الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة أن تأسيس الشركة يمثل خطوة مهمة لبناء منصة بحرية متكاملة تتمتع بالحجم والقدرات اللازمة للمنافسة إقليمياً ودولياً، مشيراً إلى أن توحيد نقاط القوة والخبرات لدى الشركات التابعة سيفتح آفاقاً جديدة للنمو ويعزز تحقيق عوائد مستدامة وأثر اقتصادي ملموس في البحرين.

وتهدف البحرين البحرية القابضة إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز إقليمي للخدمات البحرية وصناعة القوارب والخدمات اللوجستية ونقل الركاب والبضائع والسياحة البحرية، من خلال تعزيز التكامل التشغيلي وتوفير حلول بحرية شاملة في البحرين والمنطقة.

جاسم عبدالنبي يفوز بـ120 ألف دولار في سحب أغسطس من «البركات»

أعلن بنك البركة الإسلامي البحرين عن الفائزين في سحب شهر أغسطس من برنامج «البركات»، حيث فاز العميل جاسم عبدالنبي علي بالجائزة الكبرى المتمثلة في راتب شهري بقيمة 10 آلاف دولار أمريكي لمدة عام كامل، بإجمالي 120 ألف دولار أمريكي.

كما أسفر السحب عن فوز كل من عبدالرحمن جاسم خميس وليلى محمد عبدالوهاب بجائزتين خاصتين ضمن فئة «بركات بلس»، بقيمة 25 ألف دولار أمريكي لكل منهما.

وأكد البنك أن برنامج «البركات» يأتي في إطار تشجيع العملاء على الادخار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، عبر تقديم جوائز نقدية وحلول مصرفية تعزز من قيمة الادخار وتدعم تحقيق الأهداف المالية.

وقال مازن ضيف، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البركة الإسلامي، إن البنك يواصل مكافأة عملائه من خلال تقديم جوائز نوعية تشجع على ثقافة الادخار المنظم، مشيراً إلى أن البرنامج رسخ مكانته كأحد أبرز برامج الادخار في البحرين بفضل ما يوفره من فرص وجوائز مجزية.

وأضاف أن البنك يستعد قريباً للإعلان عن تفاصيل جديدة لبرنامج «باب البركات»، والذي سيقدم مزيداً من المزايا والفرص للعملاء، في إطار تطوير الحلول الادخارية وتعزيز التجربة المصرفية.

بنك البركة الإسلامي ينضم إلى نظام حماية الأجور في البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن بنك البركة الإسلامي انضمامه إلى نظام حماية الأجور، بما يتيح لعملائه من الشركات والمؤسسات إدارة مدفوعات رواتب موظفيهم بكفاءة وسهولة، وفق المتطلبات التنظيمية المعتمدة في مملكة البحرين.

وتأتي الخطوة ضمن توجه البنك لتطوير خدماته المصرفية الموجهة لقطاع الشركات، وتوفير حلول رقمية تسهم في تبسيط عمليات دفع الرواتب وتعزيز الشفافية والامتثال، إلى جانب تقليل الوقت والجهد المرتبطين بإدارة كشوف الأجور.

ويتيح النظام لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات إدارة مدفوعات الرواتب عبر قنوات آمنة ومنظمة، بما يدعم كفاءة العمليات التشغيلية ويساعد الشركات على الوفاء بالتزاماتها التنظيمية.

وقال حسين يوسف عطية، الرئيس التنفيذي بالإنابة ورئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في بنك البركة الإسلامي، إن الانضمام إلى نظام حماية الأجور يعكس التزام البنك بتقديم حلول مصرفية عملية وموثوقة تلبي احتياجات قطاع الأعمال في البحرين.

وأضاف أن الخدمة تأتي ضمن جهود البنك لتعزيز تجربة العملاء وتسهيل معاملاتهم اليومية من خلال توفير قنوات أكثر كفاءة ومرونة لإدارة مدفوعات الرواتب.

وأكد أن البنك يواصل تطوير خدماته المصرفية للشركات بما ينسجم مع التحول الرقمي في القطاع المصرفي، إلى جانب تقديم حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ترتكز على الجودة والابتكار والاعتمادية.

"كريدي مكس" تحصد جائزة "فيزا" لأعلى متوسط إنفاق لكل بطاقة في البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت كريدي مكس فوزها بجائزة من «فيزا» تقديراً لتميزها في تفاعل حاملي البطاقات، بعد تسجيلها أعلى متوسط إنفاق لكل بطاقة ضمن فئة المؤسسات المالية الكبرى المصدرة للبطاقات في المملكة خلال عام 2025.

وقالت الشركة إن الجائزة تعكس المكانة التي تحظى بها بطاقات كريدي مكس لدى العملاء، مدعومة بمحفظة متنوعة من المنتجات والمزايا والعروض المصممة لتلبية أنماط الاستخدام المختلفة، سواء داخل البحرين أو خارجها.

ويأتي الإنجاز في وقت يشهد فيه قطاع المدفوعات في المملكة توسعاً متواصلاً في استخدام الحلول الرقمية، بما يدفع المؤسسات المالية إلى تطوير منتجاتها وتعزيز تجربة حاملي البطاقات وتقديم مزايا تتناسب مع احتياجاتهم المتغيرة.

وقال محمد راشد السطيحي، رئيس الحسابات الاستراتيجية ورئيس إدارة تطوير الأعمال بالإنابة في كريدي مكس، إن الفوز بالجائزة يعكس ثقة العملاء في بطاقات الشركة واختيارهم لها في مختلف معاملاتهم.

وأضاف أن الإنجاز يأتي نتيجة نهج متكامل يركز على توفير حلول دفع موثوقة، إلى جانب عروض ومزايا مدروسة توفر قيمة مضافة للعملاء.

وأكد أن الجائزة تشكل حافزاً لمواصلة تطوير الخدمات وإطلاق مبادرات تتوافق مع تطلعات العملاء وتغير أنماط استخدامهم، مشيراً إلى استمرار التعاون مع «فيزا» لتوفير حلول مبتكرة تدعم انتشار المدفوعات الرقمية وتمكّن العملاء من إجراء معاملاتهم بأمان وسهولة.

من جانبه، قال أحمد القفاص، المدير الإقليمي لشركة فيزا في مملكة البحرين، إن منح كريدي مكس الجائزة يأتي تقديراً لأدائها المتميز وقدرتها على بناء علاقة قوية مع حاملي البطاقات، من خلال تقديم خدمات تتماشى مع تطور احتياجاتهم وتوقعاتهم.

وأكد اعتزاز «فيزا» بالشراكة مع كريدي مكس، والتطلع إلى مواصلة التعاون لإطلاق حلول ومبادرات تسهم في تطوير تجربة الدفع وتسريع تبني المدفوعات الرقمية في البحرين.

بنك البحرين والكويت ينضم إلى "مكافآت الولاء الوظيفي" لتعزيز تقدير الموظفين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن بنك البحرين والكويت انضمامه إلى برنامج «مكافآت الولاء الوظيفي»، إحدى مبادرات صندوق الأمل، في خطوة تستهدف تعزيز ثقافة تقدير الموظفين والاحتفاء بإسهاماتهم وسنوات خدمتهم، وترسيخ الولاء والانتماء داخل بيئة العمل.

ويأتي انضمام البنك إلى البرنامج ضمن توجهه للاستثمار في رأس المال البشري ودعم المبادرات التي تسهم في توفير بيئة عمل إيجابية ومستدامة، مع التركيز على تقدير دور الموظفين في دعم مسيرة البنك وتحقيق أهدافه.

وقالت الرئيس التنفيذي للمجموعة – الموارد البشرية في بنك البحرين والكويت سارة جمال إن انضمام البنك إلى البرنامج يعكس أهمية تقدير الموظفين والاحتفاء بإسهاماتهم على امتداد سنوات خدمتهم.

وأكدت أن الاستثمار في الموظفين وتوفير بيئة عمل تقدر جهودهم يمثلان ركيزة أساسية لمواصلة النمو والنجاح، مشيرة إلى اعتزاز البنك بدعم المبادرات الوطنية التي تعزز ثقافة التقدير والولاء.

وأضافت أن مشاركة «BBK» في البرنامج تستهدف المساهمة في تعزيز هذه القيم وترسيخها بصورة أكبر في بيئة العمل.

جانبها، رحبت ممثلة صندوق الأمل الشيخة منورة بنت عيسى آل خليفة بانضمام بنك البحرين والكويت، معتبرة أن مشاركة المؤسسات الوطنية في المبادرة تعكس تنامي الاهتمام بتقدير الموظفين والاعتراف بإسهاماتهم.

وأكدت أن انضمام البنك يمثل إضافة نوعية للبرنامج ويدعم الجهود الهادفة إلى ترسيخ ثقافة التقدير والولاء في بيئة العمل البحرينية.

ويركز برنامج «مكافآت الولاء الوظيفي» على تكريم الموظفين تقديرًا لسنوات خدمتهم وإسهاماتهم في نجاح المؤسسات التي يعملون بها، من خلال منظومة تحفيزية تتضمن مكافآت شهرية إلى جانب الجائزة الوطنية الكبرى وجائزة الشباب البحريني.

وشهد البرنامج مشاركة من موظفي المؤسسات المنضمة إليه، في إطار توجه يستهدف تحويل التقدير الوظيفي إلى ممارسة مؤسسية تعزز الشعور بالانتماء وتحفز الموظفين على الاستمرار في العطاء.

ويكتسب هذا النوع من المبادرات أهمية متزايدة في سوق العمل، مع تحول استراتيجيات الموارد البشرية من التركيز على استقطاب الكفاءات فقط إلى الاهتمام أيضًا بالاحتفاظ بها وتعزيز ارتباطها بالمؤسسة، خصوصًا في القطاعات التي تشهد منافسة متزايدة على المهارات والخبرات.

المنصة الاقتصادية

نقدم أكثر من مجرد نشر الأخبار...

نحن نبني صورة إعلامية احترافية للشركاء من خلال:

- تغطية إعلامية اقتصادية متخصصة.
- سرعة النشر.
- جودة التحرير.
- وصول مباشر للجمهور الاقتصادي.
- محتوى متوافق مع محركات البحث (SEO).
- إنتاج عربي وملخص بإنجليزي.
- توزيع عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- تصميمات احترافية للمنصات الرقمية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.